التمكين السياسي للمرأة المصرية: الواقع والتحديات

"رؤى أصحاب المصلحة"

د. إصلاح عبد الناصر

مدرس علم الاجتماع السياسي –كلية الآداب

جامعة الفيوم

مقدمة

يمكن النظر إلى عملية إدخال مفهوم الجندر أو النوع الاجتماعي على مفاهيم العلوم السياسية عمومًا وعلم الاجتماع السياسي خصوصًا، وتضمينها في القلب من مفاهيم كالديمقراطية والمشاركة السياسية، والتمكين وغيرها من المفهومات، كمحاولة لإدماج نصف السكان (النساء) في عمليات الرصد والقياس بدلًا من استبعادهم منه، وبالتالي العمل على معالجة كثير من مآزق هذه المفهومات وإشكالاتها، ما يمكننا من أن نفهم بشكل أعمق ديناميات التطبيق الواقعي لهذه المفهومات وإنزالها على الأرض والكشف عن الأسباب الحقيقية التي تعوق عملية الإنزال هذه بالنظر إلى القسمة الجنسانية في مختلف المجتمعات.

وبالرغم من ذلك، فقد خضعت قضية الجندر عمومًا، وقضايا تمكين المرأة خصوصًا، إلى العديد من الاعتبارات في مختلف مجتمعات العالم، حيث ظل الاهتمام بقضايا الجندر وتمكين المرأة رهين بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمعات البشرية الحديثة، كما كان هذا الاهتمام –على الدوام– مؤشرًا مهمًا على مدى ما حققه المجتمع على سلم التطور الاقتصادي الاجتماعي السياسي، وليس أدل على ذلك من نتائج المؤشر العالمي للفجوة الجندرية، حيث كانت معظم المجتمعات المتخلفة على الدوام في مؤخرة الدول التي تحقق تقدمًا في معالجة الفجوة الجنسانية هذه، وفي المقابل اعتلت الدول المتقدمة قمة الدول التي تعالج تلك الفجوة.

وفي هذا السياق تُشير العديد من الدراسات إلى وجود علاقة ارتباطية قوية ما بين المساواة والتمكين الجنساني، وما يرتبط بذلك من وجود للمرأة في مختلف نواحي الحياة العامة، وبين حالة السلام الدائم والحد من الفساد والتنمية السياسية وتحسين أدوات الحكم في مختلف المجتمعات (Okundaye and Breuning, 2021: 2)، وتلك هي علاقة ارتباطية وتبادلية؛ فإذا كانت المرأة مُدمجة في مجرى الحياة العامة بشكل جيد، يكون ذلك مؤشرًا على أن مجتمعاتها تتسم بالسلام وقلة الفساد والتنمية السياسية، والعكس صحيح، إذا كان المجتمع مُعافى سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، فإن ذلك سيقود إلى مشاركة فاعلة للمرأة في المجال العام.

وتأسيسًا على ذلك، فقد نالت قضية تمكين المرأة عمومًا –وتمكينها سياسيًا خصوصًا– اهتمام كبيرًا من قبل العديد من الدول والمؤسسات والمنظمات الدولية والمحلية والإقليمية، ليس فقط من منظور حقوقي يرى في التمكين السياسي للمرأة حق إنساني أصيل يتوجب أن يتمتع به كل المواطنون دون تمييز، ولكن كذلك من منظور نفعي يسعى إلى تحقيق الاستدامة في مختلف السياسات والإجراءات التنموية في مختلف مجالات الحياة، وذلك من منطلق أن المرأة تمثل نصف عدد السكان، ومن ثم فإن أية محاولة لتجنيبها أو تحييدها لن تكون في صالح المجتمع.

ولم تكن مصر بمعزل عن هذا الاهتمام، سواء على مستوى القيادة السياسية والمؤسسات الرسمية أو حتى على المستوى القاعدي من المثقفين الفرادى أو المؤسسات البحثية ومنظمات المجتمع المدني. وعلى الرغم من أن النساء يمثلن نصف السكان، كما هو الحال في العديد من المجتمعات النامية، تواجه المرأة المصرية عددًا من التحديات فيما يتعلق بالتعليم والرعاية الصحية وكذلك المشاركة السياسية، والتي بدورها تؤثر على وعيهن بحقوقهن وتحد من قدراتهن وإمكانياتهن) The Euro-Mediterranean Women's Foundation and The European Institute of the Mediterranean, 2017: 7).

وعلى مر التاريخ، ناضلت المرأة في مصر للمشاركة والمساهمة في الحياة السياسية والعامة. فبدأت بالمطالبة بحقها في التعليم، وهو أمر حاسم في فتح الباب أمام جميع الحقوق الأخرى. ونتيجة للنشاط والنضال الكبير للمرأة المصرية، تمكنت من اكتساب حقوق جوهرية على مستوى المشاركة والعضوية في النقابات العمالية والحق في المشاركة السياسية والاجتماعية) The Euro-Mediterranean Women's Foundation and The European Institute of the Mediterranean, 2017: 7).

تجدر الإشارة هنا إلى أن الاهتمام بقضايا المرأة وتمكينها في مختلف المجالات، وخصوصًا في الحقل السياسي، قد خضع لعدة عوامل، أهمها:

أ. ظل الاهتمام بقضايا المرأة –على الدوم –ولفترات زمنية طويلة– اهتمامًا موسميًا؛ أو قل إنه كان مرتبطًا ببعض الحوادث أو الأحداث الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية، تلك التي تجعل من المرأة وقضاياها تظهر في المشهد العام في المجتمع أو حتى تتصدره.

ب. ارتبطت قضايا المرأة برغبة رأس النظام السياسي –رئيس الدولة– في الاهتمام بها في حقبة تاريخية سياسية اجتماعية معينة أو إهمالها وتحييدها في حقبة أخرى، وذلك بحسب الظرف الاجتماعي السياسي –داخليًا وخارجيًا– الذي يتصدر الواجهة السياسية للنظام. وفي معظم الأحول ظل الاهتمام مؤقتًا وشكليًا ومرتبطًا بظروف محددة.

ج. لم تأت المكتسبات التي حازتها المرأة في مختلف المجالات من فراغ، ولكنها كانت نتاجًا لنضالات طويلة للمرأة المصرية منذ أكثر من قرن ونصف من الزمان.

د. ارتبطت المكتسبات التي حازتها المرأة المصرية، ليس فقط بنضالاتها، ولكن بنضالات النساء في مختلف بقاع العالم، حيث استفادت الحركات النسائية المصرية على الدوام بما كانت تحققه المرأة على الصعيد العالمي، الأمر الذي كان يتبعه اتفاقات وعهود دولية، تلك التي اشتغلت على عولمة حقوق النساء بين مختلف مجتمعات العالم.

وعلى هدي ذلك، فقد عنيت الدراسة الراهنة بمحاولة الكشف عن الوضعية الراهنة للمرأة المصرية، في سياق تمكينها سياسيًا، وذلك عبر الاستعانة بعينة عمدية من أصحاب المصلحة النساء (فضلًا عن الرجال)، في محاولة لتبيان رؤية المرأة لجدارتها في ممارسة العمل السياسي، وكذلك تبيان رؤية العينة لدور المجتمع المدني في التمكين السياسي للمرأة، فضلًا عن محاولة الكشف عن أهم المعوقات التي تعترض عمليات التمكين السياسي للمرأة المصرية من وجهة نظر عينة الدراسة.

أولًا: إشكالية الدراسة:

لقد اكتسبت قضايا المرأة، خصوصًا السياسية، مكانة قوية، منذ ثمانينيات القرن المنصرم، أكثر من أي وقت مضى؛ فتزايد القبول بالمبدأ العام القائل بأن المساواة السياسية للمرأة هي أمر أساسي لنوعية وسلامة الممارسة الديمقراطية والحكم. وعلى ذلك، فإن الفكرة القائلة بأن التمكين السياسي للمرأة يساهم بشكل مباشر، وفي بعض الأحيان، يُعد شرطًا أساسيًا لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، قد اكتسبت أرضية كبيرة كذلك في الوسط الدولي، حيث أصبح العمل على التمكين السياسي للمرأة يمثل عنصرًا تطوريًا حاسمًا لدعم الديمقراطية والمساعدة الإنمائية بشكل عام. (Carothers, 2016:4).

ينظر البعض إلى التمكين السياسي للمرأة باعتباره مشتملًا على ثلاثة مظاهر من القدرات والإمكانات التي يجب أن تحوزها المرأة حتى نستطيع القول بتمكينها: **مظهر القدرة على Power to**، وهو الذي يُمكن النساء من المشاركة والعمل بنشاط وتساوٍ في صنع القرار، **مظهر القدرة مع Power with**، ذلك الذي يُمكن النساء من تنظيم أنفسهن من أجل تحقيق أهداف مشتركة، **ومظهر القدرة في Power within**، وهو الذي يُمكن النساء من أن يصبحن أكثر ثقة في أنفسهن وأكثر وعيًا بحقوقهن ومصالحهن (الهلالي، ٢٠١٧: ٣٠٣).

ويترجم المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين تلك المظاهر في العديد من المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، بغية الكشف عن المستوى الذي وصل إليه كل مجتمع في تمكن المرأة في كل مجال على حدا. وبالنظر إلى تطور مركز مصر على هذا المؤشر العالمي، في كل المجالات، فقد كان الـ ١٢٥ (بدرجة ٠,٥٩٠ من ١) من بين ١٣٤ دولة عام ٢٠١٠، و الـ ١٣ من بين دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وبعد نحو عقد من الزمان حدث تطور طفيف في درجة مصر على هذا المؤشر دون تقدم ملحوظ في مركزها، حيث احتلت المركز ١٣٤ من بين ١٥٢ دولة (بدرجة ٠,٦٢٩ من ١)، بينما ارتقت إلى المركز الثامن من بين دول

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (Hausmann, Tyson, and Zahidi, 2010; World Economic Forum, 2019).

بينما في عام ٢٠٢١ حدثت نقلة معقولة في مركز مصر على مؤشر الفجوة بين الجنسين، حيث احتلت المركز ١٢٩ بدرجة ٠,٦٣٩ (من بين ١٥٦ دولة)، وكذلك شغلت المركز الرابع بين دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ولكن العام الحالي (٢٠٢٢) أشار التقرير إلى بقاء مصر في المركز ١٢٩ وتراجعت درجتها على المؤشر إلى ٠,٦٣٥، كذلك تراجعت إلى المركز السابع بين دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (World Economic Forum, 2021; 2022).

وإذا كان الحال كذلك فيما يتعلق بترتيب مصر بين دول العالم ودرجتها على مؤشر الفجوة بين الجنسين بشكل عام(متضمنًا التمكين السياسي والمشاركة الاقتصادية وفرص التحصيل الدراسي والصحة والبقاء)، فإن الوضع سيكون مختلفًا بعض الشيء إذا ما تعلق بالتمكين السياسي للمرأة على حدا. فبحسب تقرير المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين عام ٢٠١٠ احتلت مصر المركز ١٢٥ ولكن بدرجة ٠,٠٣١، وبعدها بنحو عقد- ٢٠٢٠- وبعد ثورتين شعبيتين وتغيير رأس النظام عدة مرات- شغلت مصر المركز ١٠٣ بدرجة ٠,١٣٣ مدفوعًة بزيادة المشاركة السياسية للمرأة على كافة المستويات، ثم قفزت مصر في العام التالي إلى المركز ٨٧ بدرجة ٠,١٩٦، وفي العام الحالي ظل مركز مصر عند ٧٨ ولكن ارتقت الدرجة بنحو نقطتين من ألف، حيث بلغت ٠,١٩٨ (Hausmann, Tyson, and Zahidi, 2010; World Economic Forum, 2019; 2021; 2022).

وبنظرة مدققة إلى البيانات التي جاء بها مؤشر الفجوة بين الجنسين في مختلف السنوات، سنجد أن هناك تطورًا كبيرًا ومستمرًا -وبالتالي تكافؤًا أعلى بين الجنسين- في فرص التحصيل التعليمي في مختلف دول العالم، وهو ما ينطبق كذلك على مؤشرات الصحة والبقاء ثم المشاركة الاقتصادية، إلى حد ما، ولكن تبقى المشاركة السياسية -في معظم المجتمعات متدنية -إلى حد كبير- حتى في أكثر المجتمعات رقيًا وتقدمًا (طبعًا بدرجات متفاوتة)، وذلك بالرغم من التقدم المستمر -ولكن البطيء مقارنة بالمؤشرات المرتبطة بأبعاد التمكين الأخرى- ما يعكس حاجة وطنية وعالمية ملحة من أجل تكثيف جهود التمكين السياسي للمرأة.

ويتفق هذا الوصف مع ماجاءت به عديد الدراسات، حيث تشير مؤشرات المساواة بين الجنسين التي جمعتها مجموعات المراقبة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية العالمية إلى أن معظم البلدان تظهر درجة أعلى من التكافؤ للنساء في التعليم والصحة والبقاء ، ولكن مستويات أقل من التكافؤ في النشاط الاقتصادي، وحتى مستويات أقل من التكافؤ في المناصب السياسية(Goltz, Buche, and Pathak, 2015: 608).

يُحيل هذا التراجع الوطني والعالمي في قضية تمكين المرأة سياسيًا، مقارنة بمجالات التمكين الأخرى- إلى طرح قضية أولوية التمكين السياسي للمرأة مقابل أولوية التمكين الاجتماعي والاقتصادي لها، وتلك هي

قضية متنازع عليها في مختلف الأوساط الأكاديمية والسياسية والاجتماعية. فبالنسبة للبعض، فإن التركيز على تحسين الوضع الاقتصادي للمرأة وظروفها يعد أرضية أكثر أمانًا من أجل حصول المرأة على بقية حقوقها، فالتقدم الاقتصادي هو لبنة بناء طبيعية نحو التمكين الأوسع الذي قد يشمل التمكين السياسي في وقت ما على الطريق. وفي المقابل يتبنى البعض وجهة نظر عكسية، وهي أن التركيز على التمكين السياسي للمرأة هو لبنة بناء طبيعية نحو التمكين الاقتصادي، أو على الأقل جزء لا يتجزأ من تمكين المرأة (Carothers, 2016: 9).

بيد أن أولوية التمكين الاقتصادي الاجتماعي قد سبقت أولوية التمكين السياسي للمرأة لدى صناع السياسة الدوليين والمحليين، وربما هذا ما يُفسر التراجع العالمي والوطني في التمكين السياسي للمرأة مقارنة بأبعاد ومجالات التمكين الأخرى، فالمساعدات والمنح –التي تخصصها المؤسسات والمنظمات والحكومات– والتي تهدف إلى تعزيز التمكين السياسي للمرأة في البلدان النامية، وتلك التي تهدف إلى التمكين الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للمرأة، تعكس الترجيح الأكبر تجاه المساعدة الاجتماعية والاقتصادية مقابل المساعدة السياسية بشكل عام (حوالي عشرة إلى واحد بالنسبة للعديد من المانحين الغربيين الرئيسيين)، ما يعني أن مقدار البرامج التي تذهب إلى التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة أكبر بكثير من تلك التي تستهدف صراحةً التمكين السياسي لها(Carothers, 2016: 9).

وأيًا ما كان المسار الذي اخذه المجتمع الدولي أو المحلي في تمكين المرأة، فإننا يمكننا النظر إلى التمكين السياسي للمرأة كجزء لا يتجزأ من تمكين المرأة بشكل عام، فلا يمكننا أن نتصور تمكينًا سياسيًا للمرأة بعيدًا عن تمكينها اقتصاديًا أو اجتماعيًا، بل يمكننا تصور الأمر برمته كونه دائرة من المجهودات التي تسير –جنبًا إلى جنب– وتدفع جزيئاتها بعضها بعضًا– من أجل الارتقاء بالوضعية الهشة للمرأة في العديد من السياقات.

وفي سياق متصل، يفترض البعض أن التأثير الاقتصادي الدولي يلعب دورًا رئيسيًا في خلق حوافز لإدماج النساء سياسيًا، فإلى جانب الأسباب الإنسانية لتعزيز قضايا المرأة، هناك بالتأكيد مصلحة مادية لتمكين المرأة في البلدان التي تتلقى مدخلات مالية كبيرة من خلال مشاريع التنمية التي تخلط بشكل متزايد بين وضع المرأة والديمقراطية. علاوة على ذلك، مع إقرار الأهداف الإنمائية للألفية وتركيزها الواضح على قضايا المرأة، هناك فوائد كبيرة تتصل بتحسين السمعة الدولية للبلد من خلال تمكين المرأة(Welborne, 2011: iii). وربما هذا ما يُفسر التطورات الأخيرة التي حظيت بها قضية التمكين السياسي للمرأة في مصر، كما في العديد من الدول النامية، حيث يأمل صانعو السياسة المصريين في أن تُترجم الإصلاحات السياسية الاستراتيجية المتعلقة بالنوع الاجتماعي إلى ثقة أكبر من قبل المانحين والمستثمرين في مؤشرات التنمية الاقتصادية والديمقراطية في البلاد.

وأيًا ما كانت دوافع الدولة المصرية، في الأونة الراهنة، وأسبابها التي جعلتها تولي اهتمامًا خاصًا بقضايا التمكين السياسي للمرأة، فإنها قد قطعت شوطًا مهمًا في هذا السياق، ما قاد إلى حصولها على العديد من الحقوق، وكذلك نفاذها إلى مختلف المستويات القيادية في الدولة، الأمر الذي أدى إلى تقدم مركز مصر على المؤشرات الدولية لتمكين المرأة. ومع ذلك، أسفر تشخص مشاركة المرأة المصرية في الحياة السياسية –في الآونة الأخيرة– عن النتائج التالية (The Euro-Mediterranean Women's Foundation and The European Institute of the Mediterranean, 2017: 19):

١. تراجعت مشاركة المرأة في الاستفتاءات والانتخابات بشكل عام.
٢. هناك نقص في الوعي السياسي لدى النساء، حيث إن تصويتهن لمرشح (رجل أو امرأة) لا يزال قائما على الصفات الحميدة للمرشح أو على الخدمات المقدمة للأسرة أو المجموعة بشكل عام دون أي اعتبار للبرنامج أو الأفكار.
٣. يعود السبب الرئيسي لفشل المرأة في الانتخابات إلى وجهات نظر المجتمع عنها ودورها النمطي، فضلًا عن افتقارها إلى الخبرة فيما يتعلق بالعمل العام وفشلها في إدارة الحملات الانتخابية.
٤. على الرغم من تعديل وإنفاذ العديد من القوانين، لا تزال مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية منخفضة.

وتأسيسًا على هذا الطرح، تتمثل إشكالية دراستنا الراهنة في محاولة الكشف عن الوضعية الراهنة للمرأة المصرية، في سياق تمكينها سياسيًا، وذلك في محاولة لتبيان رؤية المرأة لجدارتها في ممارسة العمل السياسي، وأيضًا دورها في إعادة إنتاج وضعيتها، وكذلك تبيان رؤية العينة لدور المجتمع المدني في التمكين السياسي للمرأة، فضلًا عن محاولة الكشف عن أهم المعوقات التي تعترض عمليات التمكين السياسي للمرأة المصرية من وجهة نظر عينة الدراسة.

وينبني ذلك على فرضية مفادها أن التمكين السياسي للمرأة المصرية يتصل بثلاثة أبعاد رئيسة؛ **البعد الأول:** وهو البعد الفردي المتعلق بمدى امتلاك المرأة المعرفة والإدراك والوعي بوضعيتها في المجتمع وما يمكن أن تقدمه لهذا المجتمع على مختلف المستويات؛ أي أنه ذلك البعد المتعلق بإيمان المرأة بإمكاناتها وقدراتها، أما **البعد الثاني** فهو البعد المؤسساتي المتصل بمدى ما يقدمه المجتمع من تسهيلات من أجل إدماج المرأة سياسيًا، حيث يشير هذا البعد إلى ما يتم صكه من نصوص دستورية وقانونية، فضلًا عن اللوائح الداخلية للمؤسسات، تسمح بولوج المرأة إلى مختلف المواقع القيادية. ويتعلق **البعد الثالث**، البعد المجتمعي، بمدى ما تسمح به الثقافة العامة للمجتمع من نفاذ للمرأة إلى مختلف المستويات القيادية.

ثانيًا: أهداف الدراسة:

تنطلق الدراسة الراهنة من هدف رئيس مفاده: **الكشف عن رؤية المرأة لجدارتها في ممارسة العمل السياسي.** وتتفرع منه عدة أهداف على النحو التالي:

١. تبيان مدى مشاركة المرأة في النشاطات السياسية المختلفة.
٢. تبيان مدى ما تسهم به المرأة في إعادة إنتاج وضعيتها السياسية في المجتمع.
٣. الكشف عن مدى تأثير بعض المتغيرات الديموجرافية (السن والحالة الاجتماعية والتعليم) والمستوى الاقتصادي الاجتماعي على رؤية المرأة لجدارتها السياسية.
٤. الكشف عن رؤية عينة الدراسة لدور المجتمع المدني في التمكين السياسي للمرأة.
٥. تبيان معوقات التمكين السياسي للمرأة من وجهة نظر عينة الدراسة.

ثالثًا: تساؤلات الدراسة:

وفي محاولة لتحقيق أهداف الدراسة، فقد عمدت الباحثة إلى صياغتها في صورة عدد من التساؤلات البحثية التي تحاول الإجابة عليها، وهي على النحو التالي:

١. هل تميل المرأة إلى العمل السياسي بصفة عامة؟ ولماذا؟ وما النشاطات السياسية التي تميل إليها المرأة؟
٢. هل تسهم المرأة في إعادة إنتاج وضعها الهش في المجتمع؟ وكيف تقوم بذلك؟ ولماذا تقوم به؟
٣. ما مدى تأثير بعض المتغيرات الديموجرافية (السن والحالة الاجتماعية والتعليم) والمستوى الاقتصادي الاجتماعي على رؤية المرأة لجدارتها السياسية؟
٤. كيف ترى عينة الدراسة دور المجتمع المدني في التمكين السياسي للمرأة؟ وما رؤية عينة الدراسة لسبل زيادة فاعلية دوره في هذا السياق؟
٥. ما معوقات التمكين السياسي للمرأة من وجهة نظر عينة الدراسة؟

رابعًا: أهمية الدراسة:

وتنطلق أهمية الدراسة من بعدين رئيسين: علمي وتطبيقي

أ. **الأهمية العلمية:** فعلى الرغم من الركام الكبير لأدبيات التمكين السياسي للمرأة، إلا أن الدراسة الراهنة يمكنها أن تمثل إضافة حقيقية للمكتبة العربية، وذلك لتناولها التمكين السياسي للمرأة المصرية في مرحلة تُعد –بحسب العديد من المؤشرات الوطنية والعالمية– هي الأفضل من حيث الاهتمام بقضايا المرأة، خصوصًا السياسية، وبالتالي ربما تمسي هذا الدراسة مرجعًا للباحثين والمهتمين بدراسة

التمكين السياسي للمرأة المصرية في فترات لاحقة، بغية عقد المقارنات، ومعرفة الأسباب، وكشف أهم العوائق ...إلخ.

ب. **الأهمية التطبيقة:** حيث يمكن لنتائج الدراسة الراهنة وتوصياتها أن تمثل ركائز أساسية تجعل صانع القرار –من السياسيين والمؤسسات الرسمية المعنية بقضايا المرأة ومنظمات المجتمع المدني، ينحو باتجاه صياغة برامج وسياسات أكثر فاعلية وتأثيرًا على الوضعية السياسية الهشة للمرأة المصرية، خصوصًا وأن المرأة ذاتها تمثل عقبة كبيرة أمام مجهودات التمكين السياسية لها.

خامسًا: مفاهيم الدراسة:

تنطلق الدراسة من ثلاثة مفهومات رئيسية: التمكين السياسي، المرأة وأصحاب المصلحة.

أ. **مفهوم التمكين السياسي: political empowerment**

يُشير التمكين في معناه العام إزالة كافة الاتجاهات والسلوكيات والعمليات النمطية في المجتمع والمؤسسات التي تنمط الفئات المهمشة وتضعهم في مرتبة أدنى (ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية، ٢٠٠٩: ٥). بينما يعرف صندوق الأمم المتحدة الإنمائي التمكين باعتباره عملية دينامية تتضمن بناء القدرات، وخلق بيئة مواتية تسمح باستخدام تلك القدرات وغيرها من القدرات الكامنة (جميل، ومحمود، وخليل، ٢٠٢٠: ١٩٩).

وعلى ذلك، يُعرف التمكين السياسي بأنه الوصول الكامل إلى مراكز صنع القرار والمراكز القيادية التي تؤثر على دوائر صنع القرار والسياسات(جميل، ومحمود، وخليل، ٢٠٢٠: ١٩٩). وعن التمكين السياسي للمرأة فيعرف باعتباره المشاركة والتمثيل والقيادة المتساوية للمرأة في المؤسسات الحكومية والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، كذلك ممارسة السلطة الملازمة لتلك المناصب، فضلًا عن الإنشاء والتطبيق المنتظم للقوانين والسياسات التي تعالج حقوق المرأة ومواقفها وأولوياتها(Carothers, 2016: 7).

وفي هذا السياق، من المهم فهم العلاقة بين المساواة السياسية للمرأة (والتي غالبًا ما تتعلق بالمساواة العددية بين الجنسين والمساواة القانونية) والتمكين السياسي للمرأة (الذي يتعلق بالتغييرات في علاقات القوة الفعلية). فعلى الرغم من أن البرامج التي تركز على مكانة المرأة في الأحزاب والمناصب المنتخبة توصف عادة بأنها برامج التمكين السياسي للمرأة، إلا أنه يمكن القول إنها تركز على المساواة السياسية أكثر من التمكين السياسي في حد ذاته؛ أي أنها تؤكد على زيادة عدد النساء في المناصب القيادية العليا في الأحزاب وفي الحملات الانتخابية كمرشحات وفي المناصب المنتخبة، أكثر من فاعليتهن في هذه المناصب. (Carothers, 2016: 8).

وبالتالي، فالتمكين هو عملية شخصية واجتماعية تستطيع المرأة من خلالها اكتساب القوة والسيطرة على حياتها واختياراتها (باهي، ٢٠١٧: ١٨٢). وعلى هدي ذلك، يمكننا أن نطرح المفهوم التالي للتمكين السياسي للمرأة كمفهوم إجرائي لدراستنا الراهنة: **هو الأثر الاجتماعي الإيجابي لمجمل المجهودات والبرامج والسياسات الهادفة إلى بناء قدرات النساء المصريات وتهيئة البيئة الاجتماعية الثقافية من أجل ممارسة سياسية سوية وعادلة للمرأة على كافة المستويات، ومن ثم مدى انعكاس ذلك على مشاركة المرأة سياسيًا، ورؤيتها لجدارتها السياسية.**

ب. مفهومي المرأة وأصحاب المصلحة: Women – Stakeholders

بعيدًا عن عديد التعريفات التي قدمت لكلا المفهومين، مفهوم المرأة ومفهوم أصحاب المصلحة، فإننا سنتجه مباشرة إلى تقديم التعريف الإجرائي التالي لكلا المفهومين: **نقصد بالمرأة هي الأنثى المصرية البالغة من العمر ١٨ عامًا فأكثر (على اعتبار أن هذا سن الثمانية عشر هو السن القانوني لبداية ممارسة الحقوق والواجبات السياسية). ونعني بأصحاب المصحلة النساء المصريات البالغات ١٨ عامًا فإكثر (وذلك على اعتبار أن النساء هن المعنيات بعملية التمكين السياسي وهن أصحاب المصلحة في المجهودات الهادفة إلى تمكينهن سياسيًا).**

سادسًا: الإطار المنهجي للدراسة:

- **نوع الدراسة:** تُعد الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية، حيث تعمد إلى وصف التمكين السياسي للمرأة المصرية، عبر تبيان مشاركتها السياسية في مختلف المستويات، ورؤيتها لجدارتها في تولي المناصب السياسية، وتحليل المعوقات التي تعترض جهود التمكين السياسي للمرأة وسبل تجاوزها.
- **منهج الدراسة:** اعتمدت الدراسة بشكل أساسي على منهج المسح الاجتماعي، بالعينة، باعتباره من أنسب المناهج العلمية لوصف ظاهرة اجتماعية منتشرة في مجتمع أو عينة كبيرة من المستجيبين.
- **مجتمع الدراسة:** فقد عمدت الباحثة إلى تطبيق دراستها على النساء المصريات التي بلغن من العمر ثمانية عشر عامًا فأكثر (على اعتبار إنه العتبة العمرية التي يُسمح منها ممارسة مختلف الأنشطة السياسية)، بالإضافة إلى الرجال في نفس العمر (لأغراض المقارنة في بعض النقاط).
- **مصادر جمع البيانات:** شبكة الإنترنت العالمية –فضلًا عن المكتبات– للحصول على المصادر والمراجع والدراسات التي أُستخدمت في مناقشة النتائج وتفسيرها.
- **أداة الدراسة:** اعتمدت الدراسة على استمارة الاستبيان كأداة لإجراء الدراسة الميدانية، تلك التي تضمنت ١٨ سؤالًا حول أهداف الدراسة وتساؤلاتها الرئيسية. وقد جرى التحقق من صدقها من خلال تحكيم ثلاثة من المحكمين (٢ أستاذ علم اجتماع و ١ أستاذ علوم سياسية). لقد عمدت الباحثة إلى

تطبيق الاستمارة إلكترونيًا (عبر تطبيق Google Form)، بحيث يمكننا إيصال الاستبيان لأكبر عدد ممكن[*] عبر البريد الإلكتروني والواتس اب والماسنجر، وذلك في الفترة من ٥ سبتمبر إلى ٤ أكتوبر ٢٠٢٢.

- **عينة الدراسة:** بلغ عدد من استجابوا لدعوة تعبئة الاستبيان ١٨٠ مفردة، حيث تم احتيارهم بطريقة عمدية لعدم قدرة الباحثة على الحصول على إطار معاينة يمكنها من سحب عينة عشوائية، وهو ما يدعونا إلى عدم تعميم نتائج الدراسة على المرأة المصرية، واقتصارها على العينة التي أُجريت عليها، وإن كانت هذه النتائج يمكنها أن تمثل مؤشرات أولية للوضع الراهن لتمكين المرأة سياسيًا، ويمكن وصف العينة على النحو التالي:

١) النوع:

جدول رقم (١) التوزيع النوعي لعينة الدراسة

النوع	التكرارات	النسبة المئوية (%)
ذكور	34	18.9
إناث	146	81.1
الجملة (ن)	180	100.0

يُشير الجدول السابق إلى أن نسبة الذكور إلى الإناث في عينة الدراسة بلغت ١٨,٩% للذكور، مقابل ٨١% للإناث، ويمكننا تبرير هذا التباين برغبة الباحثة بتركيز اهتمامها على أصحاب المصلحة (النساء)، أكثر من الذكور، على الرغم من إدراكها لأهمية دورهم في التمكين السياسي لهؤلاء النساء.

٢) المستوى التعليمي:

جدول رقم (٢) المستوى التعليمي لعينة الدراسة

المستوى التعليمي	التكرارات (ك)	النسبة المئوية (%)
يقرأ ويكتب	1	0.6
تعليم متوسط	6	3.3
تعليم فوق متوسط	22	12.2
تعليم جامعي	100	55.6
درجة فوق جامعية(ماجستير – دكتوراة)	45	25
إحدى درجتي ما بعد الدكتوراة	6	3.3
الجملة (ن)	**180**	**100.0**

[*] تم إرسال رابط استمارة الاستبيان لكل أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم والموجودين على موقع جامعة الفيوم على الرابط التالي: https://www.fayoum.edu.eg/findstaff.aspx)

وبحسب الجدول السابق، تتوزع عينة الدراسة على مستويات تعليمية عدة، حيث تقع نسبة ٥٥,٦% من العينة في فئة التعليم الجامعي، ونحو ٢٥% في فئة درجة فوق جامعية، و١٢,٢% في فئة تعليم متوسط، ثم ٣,٣% في فئة إحدى درجتي ما بعد الدكتوراة (أستاذ–أستاذ مساعد)، وفي الأخير يقع نحو ٠,٦% (فرد واحد فقط) في فئة يقرأ ويكتب. يعني هذا أن أكثر من أربعة أخماس العينة حاصلون على مؤهل جامعي فأعلى، وهو نحسبه أمر إيجابي، على اعتبار أن ذوات التعليم العالي سيكونن أكثر قدرة على التعبير عن مشكلات المرأة واحتياجاتها من أجل التمكين.

٣) محل الإقامة(حضر–ريف):

جدول رقم (٣)

توزيع عينة الدراسة بحسب محل الإقامة (حضر–ريف)

محل الإقامة	التكرارات	النسبة المئوية
حضر	104	57.8
ريف	76	42.2
الجملة (ن)	**180**	**100.0**

فبحسب الجدول السابق، تتوزع عينة الدراسة –بحسب محل الإقامة– على الحضر بنسبة ٥٧,٨%، والريف بنحو ٤٢,٢%.

٤) العمر:

جدول رقم (٤)

توزيع عينة الدراسة بحسب الفئات العمرية

فئات العمر	التكرارات	النسبة المئوية
(من١٨–٢٥ سنة)	74	41.1
أكثر من٢٥ لأقل من ٣٥	68	37.8
٣٥ فأكثر	38	21.1
الجملة (ن)	**180**	**100.0**

يوضح الجدول السابق، أن نحو ٤١,١% من عينة الدراسة يقعون في الفئة العمرية (من ١٨–٢٥ سنة)، و ٣٧,٨% منهم يقعون في الفئة العمرية (أكثر من ٢٥ لأقل من ٣٥ سنة)، و ٢١,١% منهم يقعون في الفئة العمرية (٣٥ سنة فأكثر)، وتعني هذه النسبة أن معظم عينة الدراسة تقع في سن الشباب (من ١٨ إلى ٤٥ عامًا) خاصة إذا علمنا أن أقصى عمر في عينة الدراسة بلغ ٥٣عامًا، وبلغ متوسط العمر في العينة ٢٨,٧٧ عامًا، وذلك بحسب الجدول التالي (رقم ٥).

جدول رقم (٥)

متوسط العمر لدى عينة الدراسة

المتغير	الجملة (ن)	الحد الأدنى	الحد الأقصى	المتوسط	الانحراف المعياري
العمر	**180**	18	53	**28.77**	8.775

وعلى هدي ما سبق، يمكننا مناقشة قضايا الدراسة وإجابات تساؤلاتها عبر أربعة محاور رئيسة، وذلك على النحو التالي:

أ. التمكين السياسي للمرأة: من الاهتمام إلى الممارسة السياسية.
ب. المرأة وإعادة إنتاج وضعيتها الهشة.
ج. المجتمع المدني والتمكين السياسي للمرأة.
د. التمكين السياسي للمرأة: المعوقات وسبل التجاوز.

أولًا: التمكين السياسي للمرأة: من الاهتمام إلى الممارسة السياسية:

يتناول هذا المحور كل من الاهتمام السياسي للمرأة المصرية (عينة الدراسة) باعتباره العتبة الأولى لعملية الممارسة السياسية برمتها، وكذلك مدخلها إلى التمكين السياسي. فلا يمكننا أن نتصور تمكينًا سياسيًا دون وجود اهتمام سياسي كبير ومشاركة سياسية معقولة.

(أ) الاهتمام السياسي للمرأة المصرية:

ففيما يتعلق بنتائج الدراسة، فإن الجدول التالي (رقم ٦) يُشير إلى أن نحو ٥٤% من عينة الدراسة يهتمون بالقضايا والأمور السياسية الوطنية الداخلية (أحيانًا)، مقابل نحو أقل من ربع العينة يهتمون بهذه القضايا بشكل دائم أو شبه دائم، في حين أن ٢١,٧% من العينة لا يهتمون إطلاقًا بهذه الأمور وتلك القضايا.

جدول (٦)

الاهتمام السياسي بحسب النوع (ذكر–أنثى)

هل تهتم/تهتمين بالأمور والقضايا السياسية المصرية؟	النوع		الإجمالي	كا٢
	ذكور	إناث		
لا	٥ %١٤,٧	٣٤ %٢٣,٣	٣٩ %٢١,٧	القيمة ١٤,٨٢٦** الدلالة ٠,٠٠١
أحيانًا	١٢ %٣٥,٣	٨٥ %٥٨,٢	٩٧ %٥٣,٩	
نعم	١٧ %٥٠,٠	٢٧ %١٨,٥	٤٤ %٢٤,٤	
الجملة	**٣٤**	**١٤٦**	**١٨٠**	

وفيما يتصل بالعلاقة بين الاهتمام السياسي والنوع (ذكر–أنثى)، فإن الجدول السابق يوضح أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية (عند مستوى ٠,٠١) بين النوع (ذكر–أنثى) وبين الاهتمام بالقضايا السياسية الوطنية، وقد بلغت نسبة من يهتمون بالأمور والقضايا السياسية من عينة الدراسة نحو ٥٠% من الذكور، مقابل ١٨,٥% للإناث، وبلغت من يهتمون–أحيانًا– بالقضايا السياسية الوطنية نحو ٣٥,٣% من الذكور مقابل ٥٨,٢% من الإناث. وبذلك، فإن النتائج تُشير إلى هناك فارقًا كبيرًا بين الذكور والإناث في الاهتمام السياسي، لصالح الذكور، كما تُشير أن الاهتمام السياسي للنساء يكون أكثر موسمية ومؤقتًا، وربما يرتبط بالتصويت في الانتخابات نتيجة التعبئة السياسية الواسعة التي يقوم بها المرشحون باستخدام قضايا النوع الاجتماعي وحقوق المرأة.

تقودنا تلك الحالة إلى الوقوف إلى أولى العقبات الذاتية المهمة التي تعمل على إعادة إنتاج الوضع السياسي الهش للمرأة المصرية، وهي ضعف الاهتمام السياسي للمرأة، وهذا ما يترتب عليه ضعف الممارسة السياسية على كافة المستويات، ومن ثم، ضعف تمثيل المرأة، ومن جديد ضعف الأصوات المطالبة بحقوقها، ومزيد من ترسيخ الثقافة الذكورية والأبوية المناوئة لحقوق المرأة.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين الاهتمام السياسي وفئات العمر، فإن الجدول التالي (رقم٧) يكشف عن أنه على الرغم من أن معظم عينة الدراسة يعدون من الشباب، إلا أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية (عند مستوى٠,٠٥) بين فئات العمر وبين الاهتمام السياسي للمرأة. ومع ذلك، فبالنظر إلى بيانات هذا الجدول، يتضح أنه كلما تقدمت المرأة في العمر كلما كانت أكثر ميلًا للاهتمام بالأمور والقضايا السياسية المصرية

إلى حد كبير، ففي حين بلغت نسبة من يهتمون بالقضايا السياسية في الفئة العمرية (أقل من ٢٥ عام) نحو ١١,١%، كانت النسبة ٢٣,٧% ممن هم في الفئة العمرية (من ٢٥لأقل من ٣٥)، ونحو ٢٥% ممن هم في الفئة العمرية (٣٥ عامًا فأكثر).

جدول (٧)

الاهتمام السياسي بحسب فئات العمر

هل تهتمين بالأمور والقضايا السياسية المصرية؟	فئات العمر			الإجمالي	كا٢
	أقل من ٢٥	٢٥ لأقل من ٣٥	٣٥ فأكثر		
لا	١٧	١٢	٥	٣٤	القيمة
	%٢٧,٠	%٢٠,٣	%٢٠,٨	%٢٣,٣	٤,٢٠٠
أحيانًا	٣٩	٣٣	١٣	٨٥	الدلالة
	%٦١,٩	%٥٥,٩	%٥٤,٢	%٥٨,٢	٠,٣٨٠
نعم	٧	١٤	٦	٢٧	
	%١١,١	%٢٣,٧	%٢٥,٠	%١٨,٥	
الجملة	٦٣	٥٩	٢٤	١٤٦	

وربما يصبح هذا الأمر طبيعيًا إذا ما نظرنا إليه من زاوية أنه كلما تقدمت المرأة في العمر كلما خفت القبضة المجتمعية الذكورية عليها من ناحية، وكلما اكتسبت ثقلًا اجتماعية أكبر في المجتمع الذكوري من ناحية أخرى، وبالتالي، كلما كانت أكثر قدرة على التحكم في مجريات حياتها، وكلما منح المجتمع أهمية أكبر لاختياراتها، حتى إننا نرى بعض النساء –كبار السن– في بعض المجالس العرفية في بعض المناطق في صعيد مصر.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة **مع دراسة عبد المجيد العزام وهادية الكاتبي وأمل الخاروف** حول الوعي السياسي والمشاركة السياسية للمرأة الريفية في الأردن (العزام والكاتبي والخاروف، ٢٠١١: ١٣٨٢)، حيث وجد الباحثون أن هناك علاقة طردية بين عمر المرأة واهتمامها بالأمور والقضايا السياسية، فكلما زاد عمر المرأة كلما زاد اهتمامها السياسي وزادت معه فرصة الانضمام إلى حزب سياسي أو إلى مؤسسات المجتمع المدني.

وبالتحول للعلاقة بين الاهتمام السياسي للمرأة وبين المستوى الاقتصادي الاجتماعي لها(*)، فإن الجدول التالي (رقم٨) يكشف عن عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية (عند مستوى٠,٠٥) بين الاهتمام السياسي للمرأة والمستوى الاقتصادي الاجتماعي لها. ومع ذلك، تُشير البيانات إلى إنه كلما ارتفع المستوى الاقتصادي الاجتماعي للمرأة كلمًا كانت أكثر اهتمامًا بالأمور والقضايا السياسية المصرية، ففي حين بلغت نسبة النساء اللائي يهتممن بالأمور والقضايا السياسية نحو ١١,٣% ممن يقعن في المستوى الاقتصادي الاجتماعي المنخفض، ونحو ٢١,٦% ممن يقعن في المستوى الاقتصادي الاجتماعي المتوسط، لترتفع النسبة إلى ثلث من يقعن في المستوى الاقتصادي الاجتماعي المرتفع.

جدول (٨)

الاهتمام السياسي بحسب المستوى الاقتصادي الاجتماعي

هل تهتمين بالأمور والقضايا السياسية المصرية؟	المستوى الاقتصادي الاجتماعي			الإجمالي	كا٢
	منخفض	متوسط	مرتفع		
لا	١٦ (%٢٢,٥)	١٤ (%٢٧,٥)	٤ (%١٦,٧)	٣٤ (%٢٣,٣)	القيمة ٧,٤٨٦ الدلالة ٠,١١٢
أحيانًا	٤٧ (%٦٦,٢)	٢٦ (%٥١,٠)	١٢ (%٥٠,٠)	٨٥ (%٥٨,٢)	
نعم	٨ (%١١,٣)	١١ (%٢١,٦)	٨ (%٣٣,٣)	٢٧ (%١٨,٥)	
الجملة	**٧١**	**٥١**	**٢٤**	**١٤٦**	

كما تُشير بيانات الجدول السابق إلى أن موسمية الاهتمام السياسي ترتفع كلما انخفض المستوى الاقتصادي الاجتماعي للمرأة؛ أي أنه كلما انخفض المستوى الاقتصادي الاجتماعي للمرأة كلما كان الاهتمام السياسي لديها موسميًا ومؤقتًا ومرتبطًا ببعض الأحداث أو المنافع (نشير هنا إلى كثافة التعبئة السياسية للمرأة في أوقات الانتخابات، وكذلك تحايل المرشحين من أجل كسب الأصوات عن طريق الرشوة المادية أو العينية للمصوتين)، ففي حين بلغت نسبة من أقرن بالاهتمام بالأمور السياسية –أحيانًا– نحو نصف من يقعن في

(*) لا يعبر المستوى المستوى الاقتصادي الاجتماعي في الدراسة الراهنة عن حاله في المجتمع المصري ككل، ولكن يقتصر –هنا– على الوضع النسبي التي تشغله مفردات الدراسة –بمقارنة بعضها ببعض– على هذا المؤشر، حيث استخدمنا متغيرات الدخل، مصادر الدخل، المستوى التعليمي، المستوى التعليمي للأب والأم، والعمل، لبناء هذا المؤشر.

المستوى الاقتصادي الاجتماعي المرتفع، كانت النسبة ٥١% ممن يقعن في المستوى الاقتصادي الاجتماعي المتوسط، ثم تقفز لنحو ٦٦,٢% ممن يقعن في المستوى الاقتصادي الاجتماعي المنخفض.

أما بالانتقال للعلاقة بين الاهتمام السياسي للمرأة ومحل الإقامة (ريف–حضر)، فإن الجدول التالي (رقم٩) يُبين أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين. ومع ذلك يمكننا تسجيل عدد من الملاحظات المهمة على النحو التالي:

١. أن الاهتمام السياسي للريفيات أقل من الحضريات (١٥,٦% مقابل ٢٠,٧%).
٢. أن الاهتمام السياسي المؤقت أو الموسمي (الاهتمام أحيانًا) أكبر لدى الريفيات منه لدى الحضريات (٦٢,٥% مقابل ٥٤,٩%).
٣. أن نسبة من لا يهتممن بالأمور والقضايا السياسية من النساء الريفيات أقل منها لدى الحضريات (٢١,٩% مقابل ٢٤,٤%).

جدول (٩)

الاهتمام السياسي بحسب محل الإقامة (ريف–حضر)

هل تهتم/تهتمين بالأمور والقضايا السياسية المصرية؟	محل الإقامة		الإجمالي	كا٢
	ريف	حضر		
لا	١٤ %٢١,٩	٢٠ %٢٤,٤	٣٤ %٢٣,٣	القيمة ٠,٩٦٣ الدلالة ٠,٦١٨
أحيانًا	٤٠ %٦٢,٥	٤٥ %٥٤,٩	٨٥ %٥٨,٢	
نعم	١٠ %١٥,٦	١٧ %٢٠,٧	٢٧ %١٨,٥	
الجملة	٦٤	٨٢	١٤٦	

خلاصة القول، أن نتائج الدراسة تكشف عن اهتمام ضئيل للنساء عينة الدراسة بالأمور والقضايا السياسية الوطنية، وهو الأمر الذي أكدته العديد من الدراسات، منها دراسة لمؤسسة المرأة الأورومتوسطية والمعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط حول المشاركة السياسية للمرأة في مصر، تلك التي أكدت أنه من أهم

التحديات التي تقف في وجه زيادة معدلات المشاركة السياسية للمرأة: قلة اهتمام النساء بالسياسة.-(The Euro-Mediterranean Women's Foundation and The European Institute of the Mediterranean, 2017: 20).

(ب) الممارسة السياسية للمرأة المصرية:

ترتبط المشاركة السياسية المتزايدة للمرأة في مصر بالالتزامات التي تعهدت بها الدولة لتعزيز المساواة بين الجنسين من خلال التصديق على المعايير الدولية للمساواة بين الجنسين، تلك التي تشمل الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق السياسية للمرأة، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، وقرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ بشأن المرأة والسلام والأمن. وعليه، حققت مصر مكاسب كبيرة في مجالات التعليم والصحة؛ فانخفضت معدلات وفيات الرضع وارتفعت معدلات معرفة القراءة والكتابة بين الإناث، وكذلك تحسنت المشاركة السياسية للمرأة خلال العقد الأخير (The MENA–OECD Governance Programme, 2018: 4).

فمن الناحية السياسية، كانت المرأة المصرية على الخطوط الأمامية لثورتين تطالبان بالعدالة الاجتماعية والمساواة. تم تحديد مشاركتهم الكبيرة على أنها أحد الأسباب الرئيسية لتفسير نجاح كلتا الثورتين. فالمرأة في مصر اليوم تتمتع بأعلى مستوى من التمثيل السياسي لها في تاريخ البلاد. ومع ذلك، في حين أن نسبة النساء في الهيئة التشريعية الوطنية قد زادت بشكل كبير، منذ يناير ٢٠١١، من ١,٩٪ إلى ١٥٪ ، إلا أنها لا تزال منخفضة مقارنة ببعض بلدان الشرق الأوسط الأخرى. (The MENA–OECD Governance Programme, 2018: 4).

وبالنظر إلى بيانات الدراسة الراهنة، فإن الجدول التالي (رقم ١٠) يكشف عن مشاركة سياسية محدودة لمجمل عينة الدراسة –ذكورًا وإناثًا– وعن محدودية أكبر لمشاركة الإناث عينة الدراسة (٦,٢% فقط منهن يشاركن سياسيًا، و١٣% يشاركن أحيانًا)، كما يكشف الجدول –أيضًا– عن أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين النوع (ذكر–أنثى) وبين الممارسة السياسية. ومع ذلك، نجد تفوق للذكور على الإناث في الممارسة السياسية (١١,٨% مقابل ٦,٢%)، ولكن تتفوق الإناث اللائي يُشاركن أحيانًا على الذكور الذين يشاركون سياسيًا أحيانًا (١٣% مقابل ٨,٨%)، وهو ما يدعم القول بموسمية المشاركة السياسية للمرأة وارتباطها بأحداث ومواقف سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية بعينها.

جدول (١٠) المشاركة السياسية بحسب النوع (ذكر-أنثى)

هل تشارك/ تشاركين في أي نشاط سياسي؟	النوع		الإجمالي	كا٢
	ذكور	إناث		
لا	٢٧ %٧٩,٤	١١٨ %٨٠,٨	١٤٥ %٨٠,٦	القيمة ١,٦٠١ الدلالة ٠,٤٤٩
أحيانًا	٣ %٨,٨	١٩ %١٣,٠	٢٢ %١٢,٢	
نعم	٤ %١١,٨	٩ %٦,٢	١٣ %٧,٢	
الجملة	٣٤	١٤٦	١٨٠	

وبالنظر إلى العلاقة بين فئات العمر والمشاركة السياسية للمرأة، فإن الجدول التالي (رقم ١١) يكشف عن عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية (عند مستوى٠,٠٥) بين المتغيرين. وبمقارنة بيانات هذا الجدول (رقم ١١) مع بيانات الجدول رقم ٧، سنجد أنه على الرغم من أن الاهتمام السياسي للمرأة يرتفع مع التقدم في العمر، إلا أن مشاركتها السياسية ستختلف -إلى حد ما- مع هذا الاهتمام، حيث كانت نسبة المشاركات ممن هم في الفئة العمرية أقل من ٢٥ عامًا ١,٦%، ثم ارتفعت النسبة إلى ١٠,٢% ممن هم في الفئة العمرية (من ٢٥ إلى أقل من ٣٥)، ثم تهبط النسبة قليلًا لتصل إلى ٨,٣% ممن هم في الفئة العمرية (٣٥ عامًا فأكثر)

جدول (١١) المشاركة السياسية بحسب فئات العمر

هل تشاركين في أي نشاط سياسي؟	فئات العمر			الإجمالي	كا٢
	أقل من ٢٥	٢٥ لأقل من ٣٥	٣٥ فأكثر		
لا	٥٣ %٨٤,١	٤٦ %٧٨,٠	١٩ %٧٩,٢	١١٨ %٨٠,٨	القيمة ٤,١٥٥ الدلالة ٠,٣٨٥
أحيانًا	٩ %١٤,٣	٧ %١١,٩	٣ %١٢,٥	١٩ %١٣,٠	
نعم	١ %١,٦	٦ %١٠,٢	٢ %٨,٣	٩ %٦,٢	
الجملة	٦٣	٥٩	٢٤	١٤٦	

وتختلف هذه النتيجة –إلى حد ما– **مع دراسة عبد المجيد العزام وهادية الكاتبي وأمل الخاروف** حول الوعي السياسي والمشاركة السياسية للمرأة الريفية في الأردن (العزام والكاتبي والخاروف، ٢٠١١: ١٣٨٢)، حيث وجد الباحثون علاقة ذات دلالة إحصائية وطردية بين العمر ومتغيرات الوعي السياسي والرغبة في التصويت في الانتخابات، وكذلك المشاركة في التصويت في الانتخابات العامة، وهو الأمر الذي يمكننا إرجاعه إلى اختلاف العينة بين الدراستين وطبيعة سحبها وكذلك اختلاف السياق الاجتماعي السياسي في كل من المجتمعين المصري والأردني إلى حد كبير.

وبالتحول إلى العلاقة بين المستوى الاقتصادي الاجتماعي والمشاركة السياسية للمرأة، فإن الجدول التالي (رقم ١٢) يوضح أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين، حيث تكشف البيانات عن وجود ما يُشبة مثلث على الرسم البياني، حيث يصبحن من هم في المستوى الاقتصادي الاجتماعي المتوسط هن الأكثر مشاركة سياسيًا بنسبة ٩,٨% ممن هم في هذا المستوى، في حين كانت نسبة المشاركات ممن هم في المستوى المنخفض أقل من ٣%، و٨,٣% ممن هم في المستوى الاقتصادي الاجتماعي المرتفع.

جدول (١٢)

المشاركة السياسية بحسب المستوى الاقتصادي الاجتماعي

هل تشاركين في أي نشاط سياسي؟	المستوى الاقتصادي الاجتماعي			الإجمالي	كا٢
	منخفض	متوسط	مرتفع		
لا	٦٣ (%٨٨,٧)	٣٦ (%٧٠,٦)	١٩ (%٧٩,٢)	١١٨ (%٨٠,٨)	القيمة ٦,٦٣٣ الدلالة ٠,١٥٧
أحيانًا	٦ (%٨,٥)	١٠ (%١٩,٦)	٣ (%١٢,٥)	١٩ (%١٣,٠)	
نعم	٢ (%٢,٨)	٥ (%٩,٨)	٢ (%٨,٣)	٩ (%٦,٢)	
الجملة	**٧١**	**٥١**	**٢٤**	**١٤٦**	

وبالنظر إلى الجدول التالي (رقم ١٣)، سنجد أنه على الرغم من تفوق المرأة الحضرية على الريفية في الاهتمام السياسي –إلى حد ما–بحسب الجدول رقم ٩– إلا أن المرأة الريفية تتفوق على نظيرتها الحضرية في تحويل هذا الاهتمام السياسي إلى ممارسة سياسية حقيقية، حيث بلغت نسبة الريفيات اللائي أقررن بالمشاركة السياسية نحو ٩,٤% مقابل ٣,٧% من الحضريات، ومع ذلك، تستمر موسمية المشاركة السياسية –كما

الاهتمام السياسي– للمرأة الريفية أكثر من نظيرتها الحضرية، حيث بلغت نسبة من تشاركن سياسيًا –أحيانًا– نحو ١٧,٢% من الريفيات، مقابل ٩,٨% من الحضريات.

جدول (١٣)

المشاركة السياسية بحسب محل الإقامة (ريف–حضر)

هل تشاركين في أي نشاط سياسي؟	محل الإقامة		الإجمالي	كا٢
	ريف	حضر		
لا	٤٧ %٧٣,٤	٧١ %٨٦,٦	١١٨ %٨٠,٨	القيمة ٤,٢٠٠ الدلالة ٠,١٢٢
أحيانًا	١١ %١٧,٢	٨ %٩,٨	١٩ %١٣,٠	
نعم	٦ %٩,٤	٣ %٣,٧	٩ %٦,٢	
الجملة	٦٤	٨٢	١٤٦	

وربما تدعونا هذا النتيجة –على الرغم من محاذير تعميمها– والتي تؤيدها العديد من الشواهد والوقائع الميدانية، إلى القول بأن الحدود الفاصلة بين الريف والحضر –في المستويات التعليمية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية– أخذت في التلاشي، حتى بات الريف متفوقًا في بعض جوانب الثقافة المدنية والسياسية على الحضر.

ومع ذلك، يُشير البعض إلى العديد من المعوقات للمشاركة السياسية للمرأة الريفية مقارنة بنظيرتها الحضرية، حيث يرى **أسامة رأفت سليم** في دراسته حول الدور السياسي للمرأة المصرية بعد ثورة يناير ٢٠١١، أن السمة الرئيسة للدور السياسي للمرأة الريفية هي التغير الجزئي والمحدود من حيث الفاعلية والتأثير في الحقل السياسي والمجال العام المصري، أن من أهم تحديات تفعيل هذا الدور تكمن في الوضع الطبقي للمرأة ودرجة التعليم والثقافة، فضلًا عن وسائل الإعلام (سليم، ٢٠١٨: ٣١٧).

خلاصة القول، تُشير نتائج الدراسة إلى محدودية للمشاركة السياسية للمرأة عمومًا، وهذا ما يتوافق –إلى حد كبير– مع عديد الدراسات، منها دراسة **أحمد فاروق حسن** حول التمكين السياسي للمرأة، حيث وجد أن نسبة العضوية بين عينة دراسته بلغت نحو ١٣%، والعضوية النقابية بلغت ٨٠,٥% (وذلك لأن نحو ٨٠%

من عينة الدراسة كانت من عضوات هيئة التدريس ومن عاملات بالقطاع الحكومي وعضوات نقابات مهنية أساسًا)، وعضوية الجمعيات الأهلية ٢١,٥%، وبالنسبة للمشاركة في الانتخابات بلغت النسبة ١٣% (حسن، ٢٠١٠)، وهو الأمر الذي يتوافق –إلى حد كبير– (باستثناء العضوية النقابية) مع نتائج دراستنا الراهنة، إذا ما أخذنا في الاعتبار الطفرة في المشاركة والتمثيل السياسيين بعد ٢٠١١، وإذا ما جمعنا (نعم وأحيانًا في فئة واحدة) لتبلغ نسبة المشاركات سياسيًا في عينتنا نحو ١٩,٢%.

ثانيًا: المرأة وإعادة إنتاج وضعيتها السياسية الهشة:

في هذا المحور، نتناول الدور الذي تلعبه المرأة في إعادة إنتاج أوضاعها عبر الأجيال، وذلك كونها الركن الرئيس في مؤسسة الأسرة المسؤول عن استقبال الجيل الجديد وتطبيعه على قيم المجتمع وعاداته وتقاليده. وبالتالي، تصبح المرأة، أكثر من غيرها، باعثًا كبيرًا على إنتاج وضعيتها السياسية الهشة في المجتمع، لأنها لا تغرس في نفوس النشء الجيد –ذكورًا وإناثًا– أهمية المساواة بين الجنسين، خاصة فيما يتعلق بالمشاركة في الفضاء العام وتقلد المناصب القيادية أو السياسية في المجتمع، وإنما تعمل على إعادة إنتاج ثقافة ذكورية تجعل من المرأة مواطنًا من الدرجة الثانية في أحسن الأحوال.

وفيما يتصل بدراستنا الراهنة، فإننا سنسعى إلى تلمس دور المرأة في إعادة إنتاج وضعيتها السياسية الهشة عبر ثلاثة أبعاد رئيسة؛ تشمل رؤية عينة الدراسة من النساء لكل من: صلاحية المرأة للعمل السياسي وتولي المناصب القيادية، إمكانية التصويت لصالح أمرأة، ومدى كفاية المواقع القيادية والمناصب السياسية.

(أ) صلاحية المرأة للعمل السياسي وتولي المناصب القيادية:

نحاول، عبر هذا البعد، استكشاف إلى أي مدى تنظر المرأة إلى ذاتها بإيجابية فيما يتصل بقدرتها على العمل السياسي وتولي المناصب العامة القيادية، وهو ما يقوم لدينا على افتراض أن هذه الرؤية التي تحملها المرأة، نحو ذاتها أو نحو بني جنسها من النساء، هي من ستُعيد إنتاجها في كل تفاعلاتها مع محيطها ومع أسرتها وأطفالها، ومن ثم ستعمل على تأبيدها عبر الأجيال التالية.

وبالنظر إلى بيانات الدراسة الراهنة، سنجد أن الجدول التالي (رقم (١٤) يكشف عن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية (عند مستوى ٠,٠١) بين النوع (ذكر–أنثى) ورؤية عينة الدراسة لصلاحية المرأة للعمل السياسي وتولي المناصب السياسية. وللمتتبع لبيانات هذا الجدول (رقم ١٤) أن يلاحظ أن نحو ٤٤,٥% فقط من النساء –عينة الدراسة– يرون أن المرأة تصلح عمومًا لممارسة العمل السياسي وتولي مناصب سياسية مختلفة، ونحو ٤٦,٦% منهن يرون أن المرأة تصلح فقط لتولي بعض المناصب، في حين يرى نحو ١٢,٨% منهن يرون أن المرأة لا تصلح للعمل السياسي وتولي المناصب القيادية المختلفة.

جدول (١٤)

رؤية عينة الدراسة لصلاحية المرأة للعمل السياسي حسب النوع

هل المرأة المصرية تصلح للعمل السياسي وتولي المناصب القيادية المختلفة؟	النوع		الإجمالي	كا٢
	ذكور	إناث		
لا تصلح	١٠ %٢٩,٤	١٣ %٨,٩	٢٣ %١٢,٨	القيمة **١١,٢٩٩ الدلالة ٠,٠٠٤
تصلح في بعض المناصب فقط	١٥ %٤٤,١	٦٨ %٤٦,٦	٨٣ %٤٦,١	
تصلح	٩ %٢٦,٥	٦٥ %٤٤,٥	٧٤ %٤١,١	
الجملة	**٣٤**	**١٤٦**	**١٨٠**	

وعلى الرغم من الفوارق الكبيرة –نسبيًا– بين نسبة من يرون صلاحية المرأة للعمل السياسي بين الذكور والإناث عينة الدراسة، ولصالح الإناث، إلا أنه لا تزال رؤية الإناث، لصلاحية المرأة لممارسة العمل السياسي، متدنية، الأمر الذي يُفسر جانبًا من ضعف التمكين السياسي للمرأة. وتتفق –إلى حد كبير– هذه النتيجة مع ما جاءت به دراسة **حنان أبو سكين** (٢٠٢١)، حيث وجدت أن نحو ٧١,٩% من عينة دراستها الإناث يرون أن المرأة تصلح لممارسة العمل السياسي، بينما رأى نحو ٢٨,١% منهن أنها لا تصلح.

أما بالانتقال للعلاقة بين العمر ورؤية عينة الدراسة لصلاحية المرأة للعمل السياسي، فإن الجدول التالي (رقم ١٥) يُبين عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين، ويكشف عن أن فئة العمر المتوسطة (من ٢٥ إلى أقل من ٣٥) هي من ترى أن المرأة تصلح للعمل السياسي –عمومًا– أكثر من نظيرتيها من الفئتين الأخرتين، حيث بلغت نسبة من يرون أن المرأة تصلح للعمل السياسي ممن هم في الفئة العمرية (أقل من ٢٥عام) نحو ٤١,٣%، ونحو ٣٧,٥% فقط ممن هم في الفئة العمرية (من ٣٥ فأكثر).

جدول (١٥) رؤية النساء عينة الدراسة لصلاحية المرأة للعمل السياسي حسب فئات العمر

هل المرأة المصرية تصلح للعمل السياسي وتولي المناصب القيادية المختلفة؟	فئات العمر			الإجمالي	كا٢
	أقل من ٢٥	٢٥ لأقل من ٣٥	٣٥ فأكثر		
لا تصلح	٤ %٦,٣	٦ %١٠,٢	٣ %١٢,٥	١٣ %٨,٩	القيمة ٣,١٠٩ الدلالة ٠,٥٤٠
تصلح في بعض المناصب فقط	٣٣ %٥٢,٤	٢٣ %٣٩,٠	١٢ %٥٠,٠	٦٨ %٤٦,٦	
تصلح	٢٦ %٤١,٣	٣٠ %٥٠,٨	٩ %٣٧,٥	٦٥ %٤٤,٥	
الجملة	٦٣	٥٩	٢٤	١٤٦	

وبالنظر إلى العلاقة بين المستوى الاقتصادي الاجتماعي للمرأة وبين رؤيتها لصلاحية المرأة للعمل السياسي، فإن الجدول التالي (رقم ١٦) يوضح أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين، حيث تبلغ نسبة من ترين أن المرأة تصلح للعمل السياسي –عمومًا– نحو ٤٥% ممن هم في المستوى الاقتصادي الاجتماعي المنخفض، وتنخفض النسبة إلى ٣٧,٧% ممن هم في المستوى الاقتصادي الاجتماعي المتوسط، ثم تعاود النسبة الارتفاع لتبلغ نحو ٥٨,٣% ممن هم في المستوى الاقتصادي الاجتماعي المرتفع.

جدول (١٦) رؤية النساء عينة الدراسة لصلاحية المرأة للعمل السياسي حسب المستوى الاقتصادي الاجتماعي

هل المرأة المصرية تصلح للعمل السياسي وتولي المناصب القيادية المختلفة؟	المستوى الاقتصادي الاجتماعي			الإجمالي	كا٢
	منخفض	متوسط	مرتفع		
لا تصلح	٩ (%١٢,٧)	٢ (%٣,٩)	٢ (%٨,٩)	١٣ (%٨,٩)	القيمة ٧,٠٣٤ الدلالة ٠,١٣٤
تصلح في بعض المناصب فقط	٣٠ (%٤٢,٣)	٣٠ (%٥٨,٨)	٨ (%٣٣,٣)	٦٨ (%٤٦,٦)	
تصلح	٣٢ (%٤٥,٠)	١٩ (%٣٧,٧)	١٤ (%٥٨,٣)	٦٥ (%٤٤,٥)	
الجملة	٧١	٥١	٢٤	١٤٦	

ومع ذلك، تُشير بعض الدراسات إلى نوع من الارتباط بين العوامل الاقتصادية تحيدًا- وبين المشاركة السياسية للمرأة، وهو الأمر الذي ربما يرتبط برؤية النساء لصلاحية المرأة للعمل السياسي وتقلد المناصب، ففي اطروحة حول المجتمع الأردني، وجدت الباحث **هاني اخوارشيدة** (٢٠٢١) أن ثاني العوامل المؤثرة على المشاركة السياسية للمرأة الأردنية، بعد العوامل السياسية والتشريعية، كانت العوامل الاقتصادية.

وبالتحول إلى العلاقة بين محل الإقامة (ريف-حضر) ورؤية عينة الدراسة من النساء لصلاحية المرأة للعمل السياسية وتولي المناصب القيادية، فإن الجدول التالي (رقم١٧) يُبين عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين. ومرة أخرى تتفوق النساء الريفيات على نظرائهن الحضريات في رؤيتهن لصلاحية المرأة للعمل السياسي، حيث كانت النسبة ٤٥,٣% من الريفيات مقابل ٤٣,٩% من الحضريات، أيضًا تبلغ نسبة من ترين أن المرأة لا تصلح للعمل السياسي نحو ٧,٨% من الريفيات مقابل ٩,٨% من الحضريات.

جدول (١٧)

رؤية النساء عينة الدراسة لصلاحية المرأة للعمل السياسي حسب محل الإقامة (ريف-حضر)

هل المرأة المصرية تصلح للعمل السياسي وتولي المناصب القيادية المختلفة؟	محل الإقامة		الإجمالي	كا٢
	ريف	حضر		
لا تصلح	٥	٨	١٣	القيمة
	%٧,٨	%٩,٨	%٨,٩	٠,١٧١
تصلح في بعض المناصب فقط	٣٠	٣٨	٦٨	الدلالة
	%٤٦,٩	%٤٦,٣	%٤٦,٦	٠,٩١٨
تصلح	٢٩	٣٦	٦٥	
	%٤٥,٣	%٤٣,٩	%٤٤,٥	
الجملة	٦٤	٨٢	١٤٦	

وتختلف النتائج السابقة -جزئيًا- مع دراسة **حنان أبو سكين** (٢٠٢١)، حيث وجدت تفوقًا للحضريات على الريفيات في رؤيتهن لصلاحية المرأة للعمل السياسي، حيث بلغت نسبة الريفيات اللائي ترين صلاحية المرأة للعمل السياسي نحو ٦٨,٧ (مقابل٩٢,١% في الدراسة الراهنة، وذلك بجمع تصلح وتصلح في بعض المناصب فقط) مقابل ٧٥,٤% من الحضريات (مقابل ٩٠,٢% في الدراسة الراهنة)، وربما يعود هذا الاختلاف بين الدراستين إلى حجم العينتين وطريقة سحبهما.

(ب) إمكانية تصويت المرأة لصالح المرأة:

في هذا البعد، نحاول التعاطي مع إمكانية تصويت المرأة لصالح إمرأة، من أجل تولي المناصب السياسية والقيادية في المجتمع، باعتباره مؤشرًا آخر على مدى مساهمة المرأة في إعادة إنتاج أوضاعها الراهنة؛ فإذا رفضت نسبة معتبرة من النساء التصويت لصالح إمرأة –فقط بدافع إنها إمرأة– فإن ذلك من شأنه أن يهدم أية جهود تستهدف تمكين سياسي للمرأة، والعكس صحيح، إذا ما صوتت النساء لصالح إمرأة (أو على الأقل لم يكن لديهن مانع من التصويت لصالح إمرأة) فإن ذلك يمهد الطريق لأي جهود تستهدف تمكين المرأة، بل وتدعم هذه الجهود.

وفي هذا السياق، أظهرت الأبحاث أن رؤية النساء في المناصب السياسية يزيد من اهتمام ومشاركة النساء الأخريات. كشف **وولبرخت وكامبل Wolbrecht and Campbell** في تحليلهما عبر الوطني أن البرلمانيات كن قدوة للجيل القادم من النساء، وهو اكتشاف له بعض الصدى في العالم العربي. في دورها الوصفي، تُدخِل الممثلات البرلمانيات قضايا المرأة في السياسة وفي المجال العام الأوسع، على الرغم من أن السياسات التي يروّجن لها لا تتناول في كثير من الأحيان قضايا المرأة صراحة–(Welborne, 2011:26 .27)

وبالنظر إلى بيانات الدراسة الراهنة، يتبين –بحسب الجدول التالي رقم ١٨– أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية (عند مستوى ٠,٠٥) بين النوع (ذكر –أنثى) وبين إمكانية التصويت لصالح امرأة في انتخابات المناصب السياسية والقيادية، حيث بلغت نسبة الذكور الذين يرون أنهم من الممكن أن يصوتوا لصالح إمرأة نحو ٦١,٨%، مقابل ٨١,٥% من النساء عينة الدراسة.

جدول (١٨)

إمكانية تصويت المرأة لصالح المرأة بحسب النوع

هل يمكنك الآن انتخاب إمرأة لمنصب سياسي أو قيادي؟	النوع		الإجمالي	كا٢
	ذكور	إناث		
لا	١٣	٢٧	٤٠	القيمة
	%٣٨,٢	%١٨,٥	%٢٢,٢	*٦,٢١٩
نعم	٢١	١١٩	١٤٠	الدلالة
	%٦١,٨	%٨١,٥	%٧٧,٨	٠,٠١٣
الجملة	٣٤	١٤٦	١٨٠	

وتعني نتائج هذا الجدول (رقم ١٨) أن هناك قرابة خُمس عينة الدراسة من النساء يرفضون التصويت لصالح إمرأة في انتخابات المناصب السياسية أو القيادية، وهو ما تؤكده دراسة دراسة **حنان أبو سكين** (٢٠٢١)، الأمر الذي يدعم فرضية أن النساء لهن اليد الطولى في إعادة إنتاج أوضاعهن السياسية –فضلًا عن الاقتصادية والاجتماعية– الهشة في المجتمع (مع الأخذ في الاعتبار أهمية الممارسات الاجتماعية الذكورية الأخرى التي يمكن أن يمارسها الذكور على الإناث).

وبالنظر إلى العلاقة بين عمر المرأة وإمكانية التصويت لصالح امرأة في انتخابات المنصاب السياسية والقيادية، فإن الجدول التالي (رقم ١٩) يكشف عن عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين. ومع ذلك تُشير البيانات إلى إنه كلما تقدمت المرأة في العمر كلما كانت أقل ميلًا للتصويت لصالح المرأة، ففي حين بلغت نسبة من أقرن بإمكانية التصويت لصالح المرأة في الفئة العمرية (أقل من ٢٥ عامًا) نحو ٨٧,٣%، كانت النسبة ٧٨% في الفئة العمرية (من ٢٥ إلى أقل من ٣٥)، و٧٥% فقط في الفئة العمرية (٣٥ عامًا فأكثر).

جدول (١٩)

إمكانية تصويت المرأة لصالح المرأة بحسب فئات العمر

هل يمكنك الآن انتخاب إمرأة لمنصب سياسي أو قيادي؟	فئات العمر			الإجمالي	كا٢
	أقل من ٢٥	٢٥ لأقل من ٣٥	٣٥ فأكثر		
لا	٨ %١٢,٧	١٣ %٢٢,٠	٦ %٢٥,٠	٢٧ %١٨,٥	القيمة ٢,٥٦٨
نعم	٥٥ %٨٧,٣	٤٦ %٧٨,٠	١٨ %٧٥,٠	١١٩ %٨١,٥	الدلالة ٠,٢٧٧
الجملة	٦٣	٥٩	٢٤	١٤٦	

وبالتحول إلى العلاقة بين المستوى الاقتصادي الاجتماعي للمرأة وبين إمكانية التصويت لامرأة، فإن بيانات الجدول التالي (رقم ٢٠)، تكشف عن عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين. ومرة أخرى تبدو نسبة من ترين إمكانية التصويت لامرأة مرتفعة بين ذاوات المستوى الاقتصادي الاجتماعي المنخفض (٨٠%)، لتنخفض قليلًا بين ذوات المستوى المتوسط (٧٨,٤%)، لتقفز مرة أخرى لتصل إلى ٩١,٧% ممن هم في المستوى الاقتصادي الاجتماعي المرتفع.

جدول (٢٠) إمكانية تصويت المرأة لصالح المرأة بحسب المستوى الاقتصادي الاجتماعي

هل يمكنك الآن انتخاب إمرأة لمنصب سياسي أو قيادي؟	المستوى الاقتصادي الاجتماعي			الإجمالي	كا٢
	منخفض	متوسط	مرتفع		
لا	١٤ (١٩,٧%)	١١ (٢١,٦%)	٢ (٨,٣%)	٢٧ (١٨,٥%)	القيمة ٢,٠٣٤ الدلالة ٠,٣٦٢
نعم	٥٧ (٨٠,٣%)	٤٠ (٧٨,٤%)	٢٢ (٩١,٧%)	١١٩ (٨١,٥%)	
الجملة	**٧١**	**٥١**	**٢٤**	**١٤٦**	

وربما يمكننا تفسير ذلك في ضوء عدد من الاعتبارات، **أهمها** أن ذوات المستوى الاجتماعي الاقتصادي المنخفض لا يكترسن كثيرًا بالفروق النوعية بين الذكور والإناث ويهتممن أكثر بالمصلحة المادية المباشرة التي يمكن أن يجلبها التصويت، سواء كان ذلك بالمنفعة المادية أو العينية من المرشح/المرشحة، أو الوعود التي يلقيها على مسامعهن. وربما يتمثل **ثاني** هذه الاعتبارات في تراجع إيمان الشرائح المتوسطة بجدوى المشاركة السياسية عمومًا، وبقدرة المرأة في ظل المناخ الاجتماعي الاقتصادي السائد في تقديم حلولًا للوضعيات المأزومة. و**ثالث** هذه الاعتبارات يكمن في كون ذوات المستوى الاقتصادي الاجتماعي المرتفع متشبعات بكون المرأة أصبحت تمتلك من الإمكانات والقدرات والمهارات التي تُمكنها من العمل السياسي على أكمل وجه.

وبالنظر إلى العلاقة بين محل الإقامة (ريف–حضر) وإمكانية التصويت لصالح امرأة، نجد الجدول التالي (رقم ٢١)، يُبين عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين، ومع ذلك، تستمر الريفيات في التفوق على الحضريات في إمكانية التصويت لصالح أمرأة، حيث كانت نسبتهن نحو ٨٥,٩% مقابل ٧٨% من الحضريات عينة الدراسة.

جدول (٢١) إمكانية تصويت المرأة لصالح المرأة بحسب محل الإقامة

هل يمكنك الآن انتخاب إمرأة لمنصب سياسي أو قيادي؟	محل الإقامة		الإجمالي	كا٢
	ريف	حضر		
لا	٩ (١٤,١%)	١٨ (٢٢,٠%)	٢٧ (١٨,٥%)	القيمة ١,٤٨٤ الدلالة ٠,٢٢٣
نعم	٥٥ (٨٥,٩%)	٦٤ (٧٨,٠%)	١١٩ (٨١,٥%)	
الجملة	٦٤	٨٢	١٤٦	

وفي هذا السياق، تأتي **حنان أبو سكين (٢٠٢١)** لتختلف –جزئيًا– عن نتائج دراستنا الراهنة، حيث وجدت أن نحو ٢٢% (مقابل ١٤,١% في الدراسة الراهنة) من الريفيات عينة الدراسة يرفضون التصويت لصالح إمرأة، مقابل ١٩,١%(مقابل ٢٢% في الدراسة الراهنة) من الحضريات، وهو ما يعني تفوق الحضريات على الريفيات في رؤيتهن لإمكانية التصويت لصالح المرأة في الانتخابات.

(ج) مدى كفاية المواقع القيادية والمناصب السياسية:

في هذا البعد، ننظر إلى رؤية النساء عينة الدراسة لمدى كفاية المواقع القيادية والمناصب السياسية التي تشغلها المرأة المصرية باعتبارها مؤشرًا على مدى تطلع المرأة لمزيد من مواقع صنع القرار في المجتمع، وبالتالي رؤيتها للوضعية الراهنة التي تتسم بضعف التمكين السياسي لها. وعلى ذلك، تكون رؤيتها لكفاية المواقع والمناصب القيادية التي تشغلها المرأة بمثابة رضا على الوضع السياسي الراهن للمرأة وكفايته، ومن ثم تحاول إعادة إنتاج هذا الوضع، وعلى العكس، فإن رؤيتها لعدم كفاية تلك المواقع والمناصب تصبح بمثابة باعث ومحرك لكل جهود وأنشطة التمكين وداعمًا لها.

وبالنظر إلى بيانات الدراسة الراهنة، يكشف الجدول التالي (رقم ٢٢) عن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين النوع ورؤية عينة الدراسة لمدى كفاية المواقع القيادية والمناصب السياسية التي تشغلها المرأة المصرية حاليًا، حيث كانت نسبة الذكور الذين يرون هذه المواقع وتلك المناصب كافة نحو ٦٠%، و٣٢,٤% منهم يرونها كافية إلى حد ما، مقابل ١٧,٨% من النساء عينة الدراسة يرون أنها كافية، و٦٢% منهن يرون أنها كافية إلى حد ما.

جدول (٢٢) رؤية عينة الدراسة لمدى كفاية المواقع القيادية والمناصب السياسية التي تشغلها المرأة حسب النوع

هل المواقع القياية والمناصب السياسية التي تشغلها المرأة المصرية الآن كافية؟	النوع		الإجمالي	كا٢
	ذكور	إناث		
غير كافية	٥	٢٩	٣٤	القيمة
	%١٤,٧	%١٩,٩	%١٨,٩	**١٨,٦٨٧
كافية إلى حدٍ ما	١١	٩١	١٠٢	الدلالة
	%٣٢,٤	%٦٢,٣	%٥٦,٧	٠,٠٠
كافية	١٨	٢٦	٤٤	
	%٥٢,٩	%١٧,٨	%٢٤,٤	
الجملة	**٣٤**	**١٤٦**	**١٨٠**	

بحسب بيانات الجدول السابق، يمكننا القول بأن هناك نوع من الرضا والارتياح بين عينة الدراسة من النساء إلى ما وصلت إليه المرأة من مكاسب في طريق تمكينها السياسي، حيث إن هناك فقط نحو خمس عينة النساء يرون ان المواقع القيادية والمناصب السياسية التي تشغلها المرأة المصرية لا تزال غير كافية. وهو الأمر الذي ربما يُشكل عائقًا في سبيل التمكين السياسي للمرأة ويعمل –بشكل أو بآخر– على إعادة إنتاج هشاشتها السياسية في المجتمع.

وبالانتقال إلى العلاقة بين عمر المرأة ورؤيتها لمدى كفاية المواقع القيادية والمناصب السياسية التي تشغلها المرأة المصرية، يُشير الجدول التالي (٢٣) إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين، كما يُشير إلى أن الفئة العمرية المتوسطة (من ٢٥ إلى أقل من ٣٥) هي أكثر الفئات التي ترى أن المواقع والمناصب التي تشغلها المرأة المصرية كافية، حيث كانت نسبة من يرون ذلك من تلك الفئة نحو ٢٠,٣%، ثم ١٧,٥% من الفئة العمرية (أقل من ٢٥ عامًا)، وفي الأخير الفئة العمرية (٣٥ عامًا فأكثر).

جدول (٢٢)

رؤية عينة الدراسة من النساء لمدى كفاية المواقع القيادية والمناصب السياسية التي تشغلها المرأة بحسب فئات العمر

هل المواقع القيادية والمناصب السياسية التي تشغلها المرأة المصرية الآن كافية؟	فئات العمر			الإجمالي	كا٢
	أقل من ٢٥	٢٥ لأقل من ٣٥	٣٥ فأكثر		
غير كافية	١٢ %١٩,٠	١٤ %٢٣,٧	٣ %١٢,٥	٢٩ %١٩,٩	القيمة ٢,٧٣٥ الدلالة ٠,٦٠٣
كافية إلى حدٍ ما	٤٠ %٦٣,٥	٣٣ %٥٥,٩	١٨ %٧٥,٠	٩١ %٦٢,٣	
كافية	١١ %١٧,٥	١٢ %٢٠,٣	٣ %١٢,٥	٢٦ %١٧,٨	
الجملة	٦٣	٥٩	٢٤	١٤٦	

وفي سياق متصل، تتابع الفئة العمرية المتوسطة (من ٢٥ إلى أقل من ٣٥) تفوقها –أيضًا– ولكن هذه المرة في رؤيتها لعدم كفاية المواقع والمناصب التي تشغلها المرأة حاليًا، حيث بلغت نسبة من يرين عدم كافية

هذه المواقع وتلك المناصب من هذه الفئة العمرية قرابة ٢٣,٧%، مقابل ١٩% ممن هم في الفئة العمرية (أقل من ٢٥ عامًا)، و١٢,٥% ممن هم في الفئة العمرية (٣٥عامًا فأكثر).

وبالنظر إلى العلاقة بين المستوى الاقتصادي الاجتماعي للمرأة ورؤيتها لمدى كفاية المواقع القيادية والمناصب السياسية التي تشغلها المرأة المصرية حاليًا، فإن نتائج الدراسة –جدول رقم ٢٣– تكشف عن عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين. كما تُشير النتائج إلى وجود تقارب بين نساء المستوى الاقتصادي الاجتماعي المنخفض والمرتفع في رؤيتهما لعدم كفاية المواقع والمناصب التي تشغلها المرأة المصرية (بنسبة ١٦,٩% و١٦,٧% على التوالي)، بينما تشذ عنهما ذوات المستوى الاقتصادي الاجتماعي المتوسط (بنسبة ٢٥,٥%).

جدول (٢٣)

رؤية عينة الدراسة من النساء لمدى كفاية المواقع القيادية والمناصب السياسية التي تشغلها المرأة بحسب المستوى الاقتصادي الاجتماعي

هل المواقع القيادية والمناصب السياسية التي تشغلها المرأة المصرية الآن كافية؟	المستوى الاقتصادي الاجتماعي			الإجمالي	كا٢
	منخفض	متوسط	مرتفع		
غير كافية	١٢ (١٦,٩%)	١٣ (٢٥,٥%)	٤ (١٦,٧%)	٢٩ (١٩,٩%)	القيمة ٤,٣٣٠ الدلالة ٠,٣٦٣
كافية إلى حدٍ ما	٤٤ (٦٢,٠%)	٣٣ (٦٤,٧%)	١٤ (٥٨,٣%)	٩١ (٦٢,٣%)	
كافية	١٥ (٢١,١%)	٥ (٩,٨%)	٦ (٢٥,٠%)	٢٦ (١٧,٨%)	
الجملة	**٧١**	**٥١**	**٢٤**	**١٤٦**	

وبينما يرى نحو ٢١,١% من عينة الدراسة من النساء ذوات المستوى الاقتصادي الاجتماعي المنخفض أن المواقع والمناصب التي تشغلها المرأة المصرية كافية، مقابل ٢٥% ممن هن في المستوى الاقتصادي الاجتماعي المرتفع، و٩,٨% ممن هم في المستوى المتوسط، وهو ما يدعم فكرة اختلاف صاحبات المستوى الاقتصادي الاجتماعي المتوسط عن نظيراتهن في المستويين الآخرين، الأمر الذي يمكننا تفسيره في ضوء زيادة التطلعات القيادية والسياسية لنساء الطبقة الوسطى (إذا كانت هذه القسمة التي تبنتها الدراسة تتوافق مع التقسيم الطبقي للمجتمع المصري).

وبالانتقال إلى العلاقة بين محل الإقامة (ريف–حضر) ورؤية عينة الدراسة من النساء لمدى كفاية المواقع القيادية والمناصب السياسية التي تشغلها المرأة، فإن الجدول التالي (رقم ٢٤) يُبين عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين. ومرة أخرى تفوق تطلعات الريفيات السياسية تطلعات الحضريات، ففي حين بلغت نسبة الريفيات اللائي يرين عدم كفاية المواقع المناصب التي تشغلها المرأة المصرية نحو ٢٣,٤%، كانت النسبة بين الحضريات ١٧,١%، كما كانت نسبة من ترين أن هذه المواقع والمناصب التي تشغلها المرأة كافية ١٧,٢% من الريفيات و١٨,٣% من الحضريات.

جدول (٢٤)

رؤية عينة الدراسة من النساء لمدى كفاية المواقع القيادية والمناصب السياسية التي تشغلها المرأة بحسب محل الإقامة

هل المواقع القيادية والمناصب السياسية التي تشغلها المرأة المصرية الآن كافية؟	محل الإقامة		الإجمالي	كا٢
	ريف	حضر		
غير كافية	١٥	١٤	٢٩	القيمة
	%٢٣,٤	%١٧,١	%١٩,٩	٠,٩١٧
كافية إلى حدٍ ما	٣٨	٥٣	٩١	الدلالة
	%٥٩,٤	%٦٤,٦	%٦٢,٣	٠,٦٣٢
كافية	١١	١٥	٢٦	
	%١٧,٢	%١٨,٣	%١٧,٨	
الجملة	٦٤	٨٢	١٤٦	

عمومًا ترتبط رؤية عينة الدراسة –ذكور وإناث– لمدى كفاية المناصب والمواقع القيادية التي تشغلها المرأة المصرية بقناعات كلا النوعين بإمكاناتهم وقدراتهم في مواجهة الآخر، ففي تقرير للأمم المتحدة، حول المشاركة السياسية في مصر وأهداف التنمية المستدامة في مصر، تؤكد أن هناك قناعات لدى الذكور والإناث أن الذكور أفضل من الإناث في المراكز والمناصب القيادية، فتشير الإحصاءات المجمعة في دراسة حول المساواة بين الجنسين إلى أن أغلب الذكور المشاركون في المسح يعترفون بقدرة المرأة على القيادة، لكن أكثر من ثلثي هؤلاء الذكور كان معارضًا لفكرة شغل المرأة للمناصب السياسية، كما يرى نصف الذكور

المشاركين بالاستبيان أن السياسة يجب أن تبقى "للرجال فقط"، وكانت هناك معارضة ملحوظة بشكل خاص ضمن فئة الشباب من المشاركين الذكور لفكرة القيادة السياسية للإناث(الأمم المتحدة،٢٠١٩: ١).

ويزداد الأمر سوءًا إذا ما تشربت المرأة هذا الاتجاه، واقتنعت أنها غير جديرة بالممارسة السياسية على مستوى القيادة، وهو الأمر الذي أكدته الدراسة الراهنة، حيث أكدت نسبة معتبرة من النساء أنها لن تصوت لامرأة وأن المناصب التي تشغلها المرأة المصرية الآن تُعد كافية، كما أكدن أن المرأة لا تصلح للعمل السياسي عمومًا، أو إنها تصلح فقط في بعض المواقع. كل هذا يدعو إلى القول بمساهمة الرجال بنصيب كبير في إعادة إنتاج الوضعية السياسية الهشة للنساء، إضافة إلى النساء أنفسهن.

ثالثًا: المجتمع المدني والتمكين السياسي للمرأة:

وبالنظر إلى نتائج دراستنا الراهنة، فإن الجدول رقم (٢٥) يكشف عن أن هناك نحو ٤٧,٨% من عينة الدراسة لم يسمعوا (أو لا يعرفوا) عن دور منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال تمكين المرأة، في حين أن نحو ٢٨,٩% من العينة يرون أن هذه المنظمات تقوم بدور محدود في مجال تمكين المرأة والاهتمام بقضاياها، ونحو ٢٠% منهم يرون أن هذه المنظمات تقوم بدور فعال في هذا المجال، بينما يرى ٣,٣% منهم أن هذه المنظمات لا تقوم بأي دور على الإطلاق.

جدول (٢٥) رؤية عينة الدراسة (بحسب النوع) لدور منظمات المجتمع المدني في مجال تمكين المرأة

ما تقييمكم لدور منظمات المجتمع المدني في التعاطي مع قضايا المرأة؟	النوع		الإجمالي	كا٢
	ذكور	إناث		
لا أعرف / لم أسمع عنها	١٨ %٥٢,٩	٦٨ %٤٦,٦	٨٦ %٤٧,٨	القيمة ١,٧٢٣ الدلالة ٠,٦٣٢
لا تقوم بدور على الإطلاق	٢ %٥,٩	٤ %٢,٧	٦ %٣,٣	
تقوم بدور محدود	٩ %٢٦,٥	٤٣ %٢٩,٥	٥٢ %٢٨,٩	
تقوم بدور فعال	٥ %١٤,٧	٣١ %٢١,٢	٣٦ %٢٠,٠	
الجملة	٣٤	١٤٦	١٨٠	

أما بالنظر للعلاقة بين رؤية عينة الدراسة لدور منظمات المجتمع في مجال تمكين المرأة وبين النوع (ذكر–أنثى)، فإن الجدول السابق يكشف عن عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين. وفي حين بلغت نسبة الإناث الذين يرون أن هذه المنظمات تقوم بدور فعال نحو ٢١,٢% منهن، كانت نسبة الرجال الذي يرون أنها تقوم بدور فعال نحو ١٤,٧%. والملفت للنظر في الجدول السابق أن هناك أقل قليلًا من نصف عينة النساء لم يسمعوا عن هذه المنظمات أو إنهم لم يعرفوا دور هذه المنظمات في مجال تمكين المرأة والاهتمام بقضاياها وحقوقها، الأمر الذي يجعلنا نقول بمحدودية الدور الذي تقوم به هذه المنظمات عمومًا في مجال تمكين النساء.

أما بالنظر إلى العلاقة بين رؤية عينة الدراسة لدور منظمات المجتمع في مجال تمكين المرأة وبين محل الإقامة، فإن الجدول التالي (رقم ٢٦) يكشف –كذلك– عن عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين. كما يكشف الجدول عن أن أقل قليلًا من نصف عينة الدراسة –سواء من الريفيين أو الحضريين– لم يسمعوا عن منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال تمكين المرأة أو لم يعرفوا لها دور. في حين يرى ٢٨,٩%– من الريفيين و٢٨,٨% من الحضريين– أن هذه المنظمات تقوم بدور محدود في مجال تمكين المرأة، كما يرى ٢٢,٤%– من الريفيين و١٨,٣% من الحضريين أن هذه المنظمات تقوم بدور فعال في هذا الإطار.

جدول (٢٦) رؤية عينة الدراسة (بحسب محل الإقامة) لدور منظمات المجتمع المدني في مجال تمكين المرأة

ما تقييمكم لدور منظمات المجتمع المدني في التعاطي مع قضايا المرأة؟	محل الإقامة		الإجمالي	كا٢
	ريف	حضر		
لا أعرف / لم أسمع عنها	٣٧ %٤٨,٧	٤٩ %٤٧,١	٨٦ %٤٧,٨	
لا تقوم بدور على الإطلاق	٠ %٠,٠	٦ %٥,٨	٦ %٣,٣	القيمة ٤,٧٧٦ الدلالة ٠,١٨٩
تقوم بدور محدود	٢٢ %٢٨,٩	٣٠ %٢٨,٨	٥٢ %٢٨,٩	
تقوم بدور فعال	١٧ %٢٢,٤	١٩ %١٨,٣	٣٦ %٢٠,٠	
الجملة	٧٦	١٠٤	١٨٠	

وتشير هذه النتائج إجمالًا إلى ضعف الدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال تمكين المرأة في كل من الريف والحضر على السواء.

وبالتحول إلى مقترحات عينة الدراسة حول الدور الذي يجب أن تقوم به منظمات المجتمع المدني في مجال تمكين المرأة والاهتمام بقضاياها وإدماجه في مجرى المجتمع السياسي، فإن الجدول التالي (رقم ٢٧)يكشف عن هذه المقترحات على النحو التالي (على الترتيب بحسب استجابات عينة الدراسة):

١. أن تعمل هذه المنظمات على تعليم المرأة وتثقيفها، على اعتبار أن التعليم والتثقيف هما اللبنة الأولى في سبيل التمكين السياسي للمرأة، لأنهما ما يجعلان المرأة تتعرف على إمكاناتها وقدراتها وتؤمن بهما، حيث يمدان المرأة بالمعارف اللازمة للممارسة السياسية.
٢. أن تقوم تلك المنظمات بحملات توعية سياسية مستمرة للمناطق النائية والريفية، وذلك لا يتوقف فحسب على النساء، ولكن يجب أن يشمل الرجال –أيضًا– بحيث تصبح التوعية شاملة –لكل المجتمع– بأهمية التمكين السياسي للمرأة ودعم دورها في المجتمع.
٣. أن تعمل تلك المنظمات على مساعدة المرأة اقتصاديًا، حيث تُشير العديد من الدراسات إلى أولوية التمكين الاقتصادي للمرأة على التمكين السياسي، وأنه العتبة الأولى لكل أنواع التمكين الأخرى، بما فيها التمكين السياسي.
٤. وفي الأخير يُفضل نحو ٩% من عينة الدراسة عدم تمكين المرأة سياسيًا، وربما يكون أولئك ممن تشبعوا بالثقافة الذكورية أو الذين أصابت رياح التغيير –المتصلة بتمكين النساء– أسرهم بالتفكك نتيجة زيادة استقلالية المرأة.

جدول (٢٧)

مقترحات عينة الدراسة للدور الذي يجب أن تقوم به منظمات المجتمع المدني في مجال تمكين المرأة سياسيًا

المقترحات	التكرارات (ك)	النسبة المئوية (%)	الترتيب
أن تمد نشاطاتها للمناطق النائية والريفية	٨٣	%٤٦,١	٢
أفضل عدم تمكين المرأة سياسيًا	١٦	%٨,٩	٥
أن تعمل على تعليم المرأة وتثقيفها	١٠٦	%٥٨,٩	١
أن تعمل على مساعدة المرأة اقتصاديًا	٦٩	%٣٨,٣	٣
الجملة*	١٤٦	%١٠٠,٠	

رابعًا: التمكين السياسي للمرأة "المعوقات وسبل تجاوزها":

في هذا المحور نتناول المعوقات التي تقف عقبة كأداء أم التمكين السياسي للمرأة، وكذلك سبل تجاوز هذه العقبات من وجهة نظر عينة الدراسة من النساء، فحسب الجدول التالي (رقم٢٨)، تتعدد العقبات التي تواجه عمليات التمكين السياسي للمرأة، يُمكن إجمالها –على الترتيب–بحسب استجابات عينة الدراسة من النساء– على النحو التالي:

١. العادات والتقاليد السائدة في المجتمع المصري.
٢. كثرة الأعباء الأسرية على المرأة.
٣. غياب الفهم السياسي الكاف لدى المرأة للعمل في الحقل السياسي.
٤. كثرة النساء غير المهتمات بالمشاركة السياسية في المجتمع.
٥. النساء غير مُدركات لأهمية دورهن في السياسية.
٦. غياب دور المؤسسات المنوطة بالتثقيف السياسي للمرأة.
٧. رؤية النساء المتدنية لذواتهن عندما يقارنن أنفسهن بالرجال.
٨. غياب اهتمام المسئولين بالتمكين السياسي للمرأة.
٩. الخطاب الديني المضاد للمرأة.

جدول (٢٨)

معوقات التمكين السياسي للمرأة المصرية من وجهة نظر النساء عينة الدراسة

المعوقات	التكرارات (ك)	النسبة المئوية (%)	الترتيب
الخطاب الديني المضاد للمرأة	١٣	%٨,٩	٩
الرؤية المتدنية من النساء لذواتهم عندما يقارنون أنفسهن بالرجال	٣٢	%٢١,٩	٧
العادات والتقاليد السائدة في المجتمع المصري	٦٣	%٤٣,٢	١
كثرة الأعباء الأسرية على المرأة	٦٠	%٤١,١	٢
كثرة النساء غير المهتمات بالمشاركة السياسية في المجتمع	٣٩	%٢٦,٧	٤
النساء غير مدركات لأهمية دورهن في السياسية	٣٧	%٢٥,٣	٥
غياب الفهم السياسي الكاف للعمل في الحقل السياسي	٤٠	%٢٧,٤	٣
غياب المؤسسات المنوطة بالتثقيف السياسي للمرأة	٣٦	%٢٤,٧	٦
غياب اهتمام المسئولين بالتمكين السياسي للمرأة	٢٣	%١٥,٨	٨
أخرى	٣	%٢,١	١٠
الجملة*	١٤٦	%١٠٠,٠	

إن المتأمل في الترتيب السابق لمعوقات تمكين المرأة المصرية سياسيًا، يجد أن هناك وعيًا حقيقيًا للنساء عينة الدراسة بأهمية العادات والتقاليد كمعوق للتمكين السياسي للمرأة، حيث تأتي في المرتبة الأولى، ومن ثم فالثقافة الذكورية التي تجعل من المرأة مواطنًا من الدرجة الثانية وتحدد لها أدوارًا وترسم لها حدودًا يصعب الخروج عليها، تُشكل معوقًا رئيسًا للتمكين السياسي للمرأة، وتجعل من المرأة نفسها –في كثير من الأحيان– آلة لإعادة إنتاج وضعها الهش والضعيف، ما يجعلها في حلقة مفرغة يصعب على الأجيال الناشئة الخروج منها.

وفي ثاني هذه المعوقات تأتي "**كثرة الأعباء الأسرية على المرأة**"، حيث إن تلك الاعباء، فضلًا عن ارتباطها بالعمل المنزلي في كثير من الأحيان، تجعل من الاهتمام السياسي للمرأة أو مشاركتها سياسيًا أمرًا يُزيد من أعبائها، ما يجعل كثير من النساء تبتعد عن الاهتمام بالأمور والقضايا السياسية والوطنية، وهوما يرتبط بالمعوق الرابع " **كثرة النساء غير المهتمات بالمشاركة السياسية في المجتمع**".

ويحل في المرتبة الثالثة معوق "**غياب الفهم السياسي الكاف لدى المرأة للعمل في الحقل السياسي**"، ولعل هذا المعوق يرتبط أيضًا بالمعوق السادس "**غياب دور المؤسسات المنوطة بالتثقيف السياسي للمرأة**"، حيث يرتبط غياب فهم المرأة وإدراكها السياسي بضعف دور مؤسسات التنشئة السياسية في هذا السياق، أو أن هذه المؤسسات تمارس تنميطًا سياسيًا قائمًا على التمايز النوعي بين الرجل والمرأة. ففي دراسة للأمم المتحدة حول مفهوم الرجولة والمساواة بين الجنسين في كل من مصر ولبنان والمغرب وفلسطين، وجدت أن أغلب المصريين (ذكورًا وإناثًا) المستجيبين لم يكونوا على دراية كافية بالتشريعات المهمة المتعلقة بالمشاركة السياسية للمرأة (الأمم المتحدة، ٢٠١٧: ١٦).

وفي المرتبة الخامسة يأتي معوق "**النساء غير مُدركات لأهمية دورهن في السياسية**"، وهذا يتصل بشكل مباشر بغياب الفهم السياسي الكاف لدى المرأة للعمل السياسي. وإذا كان ذلك هو رأي عينة الدراسة من النساء في بني نوعهم، فإن الأمر ربما يتصل بأسلوب التنشئة الاجتماعية السياسية التي تعرضن هؤلاء في مراحلهم العمرية المبكرة. ففي دراسة الأمم المتحدة سابقة الذكر(الأمم المتحدة، ٢٠١٧: ٨)، أشار تقريرها المجمع، للبلدان الأربعة، إلى أن النساء الأكثر تعليمًا، والأمهات الأكثر تعليمًا، واللائي كان آباؤهن يقومون بمهام تُصنف كأنثوية وفقًا للتقاليد، كن أكثر احتمالًا لتبني وجهات نظر أكثر إنصافًا فيما يتصل بالمساواة بين الجنسين.

ويتصل بما سبق، المعوق السابع " **رؤية النساء المتدنية لذواتهن عندما يقارنن أنفسهن بالرجال**"، وهو الأمر الذي يتلعب فيه عوامل التنشئة الاجتماعية السياسية دورًا محوريًا، كما أن ما تطالعه المرأة من دور مترهل للنساء في المواقع القيادية والمناصب السياسية –في بعض الأحيان– يقوم بدور مهم –أيضًا– في ترسيخ هذه الرؤية المتدنية. فوفقًا لدراسة "**ويلبورن**" فإن العديد من النساء العربيات لا ينظرن حتى إلى المشاركة

الرسمية في العملية التشريعية على أنها استراتيجية قابلة للتطبيق لتمكينهن تجاه الرجال، فلم يساهم ٨٠% من النساء العربيات الناشطات في المجال العام، اللاتي حافظن على وجودهن داخل جهاز الدولة الرسمي، في تحقيق الأهداف المتعلقة بالنوع الاجتماعي(Welborne, 2011:104).

وفي المرتبة الثامنة يأتي معوق "**غياب اهتمام المسئولين بالتمكين السياسي للمرأة**"، ويتعلق هذا المعوق بغياب فكرة التمكين المؤسسي للمرأة؛ بمعنى أنه إذا كانت القوانين –فضلًا عن الدستور– تؤكد وتدعم فكرة المساواة وعدم التمييز، وكذلك تمكين المرأة، إلا أن هناك عدم إيمان لدى بعض المسئولين بقدرة المرأة على العمل في مراكز قيادية، وبالتالي، وجود رغبة في استبعادها أو على الأقل عدم تيسير السبل أمامها لشغل هذه المراكز.

وأخيرًا يأتي "**الخطاب الديني المضاد للمرأة**" كمعوق، وعلى الرغم من أن هذا المعوق يأتي في مؤخرة المعوقات التي تؤثر على التمكين السياسي للمرأة، بحسب عينة الدراسة من النساء، إلا إنه، في نظرنا، يُعد تحديًا رئيسًا لتمكين المرأة، حيث إن الخطاب الديني يجتذب ويؤثر على شرائح اجتماعية واسعة في المجتمع المصري، وبالتالي، فإن انتشار خطابات دينية من قبيل "لن يفلح قوم ولو أمرهم امرأة" –بغض النظر عن مدى صحتها دينيًا، قد تعود بنا إلى قرون ولت من الجور على حقوق المرأة.

وبالانتقال إلى مقترحات عينة الدراسة من النساء من أجل إزالة العقبات التي تقف أمام التمكين السياسي للمرأة في المجتمع المرأة، فإن الجدول التالي (رقم ٢٩) يكشف عن المقترحات التالية (على الترتيب بحسب استجابات عينة الدراسة:

١. تنشئة الفتيات منذ سن مبكرة (في المدارس والجامعات) بأهمية المشاركة السياسية.
٢. التوعية بأهمية المشاركة السياسية.
٣. فتح المجال العام أمام كافة أنواع المشاركة السياسية للجميع.
٤. اتاحة الفرصة لمنظمات المجتمع المدني للقيام بدورها في عملية التمكين السياسي للمرأة.
٥. قيام مؤسسات التنشئة السياسية بدورها في معالجة الفجوة النوعية في التنشئة السياسية للإناث.

جدول (٢٩)

مقترحات التمكين السياسي للمرأة المصرية من وجهة نظر النساء عينة الدراسة

المقترحات	التكرارات (ك)	النسبة المئوية (%)	الترتيب
اتاحة الفرصة لمنظمات المجتمع المدني للقيام بدورها في عملية التمكين السياسي للمرأة.	٤١	%٢٨,١	٤
التوعية بأهمية المشاركة السياسية	٦٢	%٤٢,٥	٢
تنشئة الفتيات منذ سن مبكرة (في المدارس والجامعات) بأهمية المشاركة السياسية.	٨٣	%٥٦,٨	١
فتح المجال العام أمام كافة أنواع المشاركة السياسية للجميع.	٥٠	%٣٤,٢	٣
قيام مؤسسات التنشئة السياسية بدورها في معالجة الفجوة النوعية في التنشئة السياسية للإناث.	٣٩	%٢٦,٧	٥
أخرى	٥	%٣,٤	٦
الجملة*	١٤٦	%١٠٠,٠	

وإذا كانت تلك هي رؤية صاحبات المصلحة (النساء) لاشتراطات التمكين السياسي للمرأة في مصر، فإن هناك العديد من المقترحات التي يمكن إضافتها في هذا السياق، وهي على النحو التالي:

١. تعزيز دور المرأة داخل الأحزاب السياسية المصرية، مع التركيز بشكل خاص على تعزيز وجود المرأة داخل الهياكل القيادية للحزب وزيادة عدد المرشحات للمناصب المحلية والوطنية (من خلال التدريب على القيادة للناشطات الحزبيات).
٢. زيادة فرص المرشحات للفوز بالانتخابات في الهيئات التشريعية المحلية والوطنية من خلال تدريب المرشحات على العمل السياسي في كافة المستويات.
٣. مساعدة المرشحات على مواجهة التحدي المتمثل في تمويل الحملات الانتخابية.
٤. دعم جمعيات المجتمع المدني التي تنفذ توعية للناخبين بالارتكاز على النوع الاجتماعي.
٥. زيادة فعالية وقدرة النساء المنتخبات من خلال تدريب المسئولات المنتخبات حديثًا.
٦. المساعدة في تشكيل شبكات من السياسيات، بما في ذلك التكتلات السياسية النسائية؛ وربط المسئولات السياسيات بالقيادات النسائية في المجتمع المدني والناشطات(Carothers, 2016:5).
٧. دعم مشاركة المرأة في المناصب والمواقع القيادية على كافة المستويات وفي كافة مؤسسات الدولة، بحيث تصبح المرأة عنصرًا فاعلًا في كل مفاصل المجتمع.

خاتمة:

لا يتصل التمكين السياسي للمرأة بعملية تمكين شكلية؛ كوضع حقوقها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في النصوص الدستورية والقانونية، أو حتى تعيين بعض النساء في بعض المناصب العليا في البلاد، أو مجرد تخصيص كوتا لها في المجالس التشريعية أو التنفيذية، ولكن الأمر برمته يتطلب جهود مجتمعية شاملة – تتكاتف في إنجازها كل مكونات المجتمع– من أجل القضاء على الفجوة النوعية الثقافية بين الذكور والإناث، تلك التي كرستها مختلف المؤسسات التنشئوية ودعمتها الممارسات الواقعية، بحيث أضحت الآن جزءًا لا يتجزأ من البنية الثقافية المُعقدة.

فلم يُعد الرجل هو من يقف عقبة كأداء أمام مشاركة المرأة في أي ميدان من الميادين العمل العام، ولكن أمست المرأة ذاتها هي العقبة أمام تلك المشاركة؛ فهي، كمسئولة عن عملية التنشئة الأسرية للذكور والإناث، تلك المؤسسة الأولى التي تتلقف الفرد لتنقله من الطور البيولوجي إلى الطور الاجتماعي الثقافي الإنساني، تعمد إلى تكريس عملية تطبيع نوعي لهؤلاء النشء؛ فيكون للذكور أدوار ترتبط بالعمل والمشاركة المدنية والسياسية، ويكون للإناث أدوار العمل المنزلي وإنجاب وتربية الأبناء، كمهمة أولى وأساسية لهن، على أن يأتي أي دور آخر على هامش هذه المهمة.

يدعونا هذا الأمر إلى القول بأن المرأة هي من تُعيد إنتاج وضعيتها الهشة بالدرجة الأولى وليست الظروف الاجتماعية الثقافية والاقتصادية السياسية، تلك الظروف التي اعتاد كثير من العلماء والباحثين والحقوقيون أن يرجئوا إليها هذه الهشاشة في وضعية المرأة. ومع ذلك، لا يمكننا بحال أن نتغافل عن هذا الدور المهم الذي يمكن أن تقوم به هذه الظروف في إعادة إنتاج المكانة الهشة للمرأة في المجتمع، على اعتبار أنها (أي تلك الظروف) هي من عملت على تكوين طبقات أركيولوجية متتابعة من الركام الثقافي الاجتماعي المناهض لدور حقيقي للمرأة في المجتمع، ذلك الركام الذي ترسب عبر فترات زمنية طويلة خضع فيها المجتمع لكثير من مخلفات الثقافة الذكورية.

لقد قاد هذا الركام الثقافي العتيق المرأة –في العصر الحداثي– إلى إعادة إنتاج وضعيتها التاريخية الهشة بذاتها، وذلك لأنها تشبعت بمخلفات هذا الركام الثقافي الذي لم تستطع –رغم المجهودات الجبارة التي تقوم بها العديد من المؤسسات، الفكاك منه كليًا. وبحسب ذلك، فإن الأمر ربما يحتاج إلى أجيال عدة قبل أن تأتي السياسات التمكينية للمرأة بثمارها وأن ينشأ جيل جديد من النساء لا يُعيد إنتاج هذه الوضعيات الضعيفة للأجيال اللاحقة.

المراجع

(أ) المراجع باللغة العربية:

الهلالي، هالة السيد. (٢٠١٧). تأثير الحراك الثوري على التمكين السياسي للمرأة بعد ثورات الربيع العربي: دراسة حالة مصر-تونس. *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية*، (٦٣)، ٢٩٣-٣٤٤.

أبو سكين، حنان. (٢٠٢١). واقع المشاركة السياسية للمرأة المصرية. في نسرين البغدادي (محرر). أولويات واحتياجات المرأة المصرية (١٤١-١٨٠). المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية والمجلس القومي للمرأة.

اخوارشيدة، هاني عبدالكريم. (٢٠٢١). مشاركة المرأة الأردنية في الانتخابات النيابية ٢٠٢٠: محافظة إربد دراسة حالة الشديفات، رائدة موسى (رسالة ماجستير، جامعة آل البيت). دار المنظومة. https://0810gy01s-1104-y-https-search-mandumah-com.mplbci.ekb.eg/Record/1250370

مركز ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية. (٢٠٠٩). التمكين السياسي للمرأة المصرية هل الكوتا هي الحل؟ https://manshurat.org/file/2612/download?token=VCCSzMng

جميل، نيبال عز الدين ومحمود، محمود صافي وخليل، ماسة. (٢٠٢٠). التمكين السياسي للمرأة المصرية في ضوء تقلدها للمناصب الحكومية العليا من ٢٠٠٥ حتى ٢٠٢٠. مجلة السياسة والاقتصاد، (٥)، ١٩٢-٢١٨.

باهي، ريهام. (٢٠١٧). التمكين الاقتصادي والاجتماعي وأثره على المشاركة السياسية للمرأة: خبرات دولية. في هويدا عدلي (محرر). المشاركة السياسية للمرأة (١٨٠-١٩٥). مؤسسة فريدريش إيبرت (مكتب مصر). https://library.fes.de/pdf-files/bueros/aegypten/15390.pdf

حسن، أحمد فاروق أحمد. (٢٠١٠). التمكين السياسي للمرأة: دراسة ميدانية. *مجلة كلية الآداب بقنا*، ٣٠، ١٥٣-٢٤٧.

سليم، أسامة رأفت. (٢٠١٨). تغير الدور السياسي للمرأة الريفية بعد ثورة ٢٥ يناير دراسة ميدانية في قرية مصرية. مجلة بحوث الشرق الأوسط، (٤٥)، ٣١٧-٣٩٠.

العزام، عبدالمجيد والكاتبي، هادية والخاروف، أمل. (٢٠١١). الوعي السياسي والمشاركة السياسية للمرأة الريفية في الأردن: دراسة استطلاعية. *مجلة أبحاث اليرموك*، ٢٧ (٢)، ١٣٥٩-١٣٨٥.

الأمم المتحدة. (٢٠١٩). المشاركة السياسية للمرأة وأهداف التنمية المستدامة في مصر. الأمم المتحدة، الولايات المتحدة.

https://egypt.unwomen.org/sites/default/files/Field%20Office%20Egypt/Attachments/Publications/2019/03/Political%20Participation%20Arabic.pdf

الأمم المتحدة. (٢٠١٧). مفهوم الرجولة: الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين– مصر– النتائج الرئيسية. الأمم المتحدة، الولايات المتحدة.
https://egypt.unwomen.org/sites/default/files/Field%20Office%20Egypt/Attachments/Publications/2018/04/understanding%20masculinities%20ar.pdf

الأمم المتحدة. (٢٠١٧). مفهوم الرجولة: الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين مصر، لبنان، المغرب، وفلسطين– ملخص تنفيذي. الأمم المتحدة، الولايات المتحدة.
https://imagesmena.org/wp-content/uploads/2017/06/IMAGES-MENA-Executive-Summary-AR-June2017.pdf

(أ) المراجع باللغة الإنجليزية:

Okundaye, Gabriela and Breuning, Marijke. (2021). Is the Expansion of Women's Access to Political Leadership Rewarded? Evidence from the Allocation of US Foreign Aid. *Journal of Women, Politics and Policy*, https://doi.org/10.1080/1554477X.2021.1929599

The Euro-Mediterranean Women's Foundation and The European Institute of the Mediterranean. (2017). *Women's Political Participation In Egypt: Perspectives From Giza*. The Euro-Mediterranean Women's Foundation and The European Institute of the Mediterranean. Available at: https://www.iemed.org/wp-content/uploads/2020/12/Womens-political-participation-in-Egypt-Perspectives-from-Giza.pdf

Carothers, Thomas. (2016). *Democracy support strategies: Leading with women's political empowerment*. U.S.A. Carnegie Endowment for International Peace.

Hausmann, Ricardo, Tyson, Laura D'Andrea, and Zahidi, Saadia. (2010). *The Global Gender Gap Report 2010*. Geneva, Switzerland: World Economic Forum.

World Economic Forum. (2019). *Global gender gap report 2020: Insight report*. Geneva: World Economic Forum.

World Economic Forum. (2021). *Global gender gap report 2020: Insight report*. Geneva: World Economic Forum.

World Economic Forum. (2022). *Global gender gap report 2020: Insight report*. Geneva: World Economic Forum.

Goltz, Sonia, and Buche, Mari W. and Pathak, Saurav. (2015). Political Empowerment, Rule of Law, and Women's Entry into Entrepreneurship. *Journal of Small Business Management, 53*, 3, pp. 605–626.

Welborne, Bozena. (2011). *Between The Veil And The Vote: Exploring Incentives To Politically Incorporate Women In The Arab World* (Phd Thesis, University Of Colorado, U.S.A). University Of Colorado. Https://Core.Ac.Uk/Download/Pdf/54848952.Pdf